روى «أنه لما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب: إن سيبويه ألَّفَ كتابا من ألفِ ورقةٍ في علم الخليل، فقال يونس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كلَّه؟ جيئونى بكتابه، فلما نظر فى كتابه ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عنى» (طبقات الزبيدى ص٥٢).

# مسائل الخلاف بين الخليل ويونس
# فى
# ضوء كتاب سيبويه


إعداد

الدكتور/ جمال مصطفى ناصف

مدرس بقسم اللغويات فى كلية

اللغة العربية بإيتاى البارود

[بسم الله الرحمن الرحيم]

حمداً لله ، وصلاة وسلاماً على رُسُلِ الله

وبعد ،،

فهذا بحث أقدمه إلى محبى اللغة العربية وتراثها دارسين وباحثين، حول:(مسائل الخلاف بين الخليل ويونس فى ضوء كتاب سيبويه)ولى سابق عهد بالدراسة فى كتاب سيبويه فى رسالتى لدرجة العالمية حول: «أثر كتاب سيبويه لدى الأندلسيين والمغاربة على ضوء دراسة آثاره فىمشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب».

ولقد استوقفنى كثيراً ما فى الكتاب من أقوال وآراء سجلها سيبويه وحكاها عن علماء عَاصَرَهُمْ وتَلْمَذَ لَهُمْ، ولقد كانت أكثرمَقُولِهِ وحَكَايَاه عن الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وقد لفت ذلك نظرى إلى دراسة آراء الخليل ويونس فى كتاب سيبويه ولكنى أشفقت على نفسى من الكثرة الهائلة لتلك الآراء ، حيث روى سيبويه عن الخليل أكثر من خمسمائة مرة، وعن يونس أكثر من مائتى مرة، ولكنى لم أرد حرمان نفسى من دراسة شىء بين الخليل ويونس فاخترت مسائل الخلاف بينهما لتكون موضوعاً لهذا البحث، وقد أحصيت هذه المسائل وتتبعتها فى كتاب سيبويه فى مواضع الرواية عنهما فى الكتاب من خلال فهارس الأعلام التى وضعها الأستاذ الشيخ/ محمد عضيمة ضمن فهارس كتاب سيبويه، والذى تحصل لى من هذا الإحصاء والتتبع ست عشرة مسألة خلافية أقوم بدراستها وبيان الرأى فيها والتعليق عليها متوخيا فى ذلك تجنب التطويل الممل والتقصير المخل، وقد يتطرق التعليق مع ذلك إلى تفصيل ظَاهِرُه البُعْدُ عن موضع

الخلاف لكنه فى حقيقته كاشف له ، ومُفْضٍ إليه ، ولقد آثرت أن أضع نَصَّ كتاب سيبويه فى روايته للخلاف فى صدر المسألة ثم أقوم بالتعليق على المسألة وبيان الرأى فيها.

أما ترتيب المسائل فقد فَضَّلْتُ أن يكون كترتيبها فى كتاب سيبويه حيث وردت؛ حتى لا أَبْعُدَ عن المصدر الذى منه أَخَذْتُ تلك المسائل.

واللهَ[١] - سبحانه - أسأل أن يكون هو الموجه فى البداية، والمعين فى أثناء الدراسة ، والمقوم فى النهاية ..

د/ جمال مصطفى ناصف

# تمهيد

## نبذة موجزة عن الخليل ويونس

### ١- الخليل بن أحمد[١]:

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى، الأزدى ، ولد سنة ١٠٠هـ وتوفى سنة ١٧٥هـ.

ووالده أول من سُمِّيَ بأحمد بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم-

كان الخليل ذكيا فطينا ، شاعراً،واستنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد ، وما لم يسبقه إليه سابق.

كان رحمه الله حكيماً وله فى ذلك مآثر منها :

قوله : «تَرَبَّعَ الْجَهْلُ بَيْنَ الْحَيَاءِ وَالْكِبْرِ فِي الْعِلْمِ».

وقوله: «نَوَازِعُ الْعِلْمِ بَدَائِعُ، وَبَدَائِعُ الْعِلْمِ مَسَارِحُ الْعَقْلِ، وَمَنِ اسْتَغْنَى بِمَا عِنْدَهُ جَهِلَ، وَمَنْ ضَمَّ إِلَى عِلْمِهِ عِلْمَ غَيْرِهِ كَانَ مِنَ الْمَوْصُوفِينَ بِنَعْتِ الرَّبَّانِيِّينَ».

أخذ النحوَ عن عيسى بن عمر، وأخذ عنه النحو سيبويه، والنضر بن شميل وغيرهما .

قال محمد بن سلام عن الخليل: « لم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى من الخليل بن أحمد ولا أَجْمَعُ»[٢].

---

(١) ينظر لترجمته : طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص ٤٧ -٥١ ، وأخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى ٥٤-٥٦ ، وإنباه الرواة للقفطى ١/ ٣٤١.

(٢) ينظر هذا الخبر فى المزهر للسيوطى ٢/ ٤٠١.

## ٢- يونس بن حبيب[١].

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضَّبِّيّ مولى بنى ضبة، أخذ عن أبى عمرو، وكان النحو أغلبَ عليه، قال يونس: أولُ من تعلمتُ منه النحو حَمَّاد بن سلمة، عَمَّرَ يونسُ فعاش ثمانيا وثمانين سنة.

دخل المسجدَ ذات يوم وهو يُهَادَى بين اثنين من الكِبَرِ ، فقال له رجل كان يَتَّهِمُه مع مودته: بَلَغْتَ ما أرى يا أبا عبد الرحمن! قال : هو الذى ترى، فلا بَلَّغْتَهُ.

وكان يونس لاينسى،فكان إذا حَصَّلَ علما لم يَتَفَلَّتْ منه.

قال محمد بن سلام فيما روى عن أبى زيد النحوى: ما رأيت أبذلَ لِعِلْمٍ مِنْ يونسَ.

أخذ عن يونس سيبويه ، وقطرب ، وكان قطرب هذا مختصاً بيونس، لم يأخذ عن غيره[٢].

توفى رحمه الله سنة ١٨٢ هـ.

---

(١) ينظرلترجمته: طبقات الزبيدى ص٥١-٥٣ ، وأخبار النحويين البصريين ص٥١-٥٤.

(٢) ينظر لذلك : المزهر للسيوطى ٢/٤٠٥.

# المسألة الأولى

## الخلاف فى «لَبَّيْكَ» هل هو مثنى أو مفرد؟

ذكر سيبويه هذا الخلاف فى باب «مايجئ من المصادر منتصبا على إضمار الفعل المتروكِ إظهارُه»(١).

قال سيبويه: «وزعم يونس أن «لَبَّيْكَ» اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ فى الإضافة، كقولك : عَلَيْكَ.

وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حَوَالَيْكَ؛ لأنا سمعناهم يقولون: حَنَانٌ(٢). وبعض العرب يقول: «لَبٌّ» فَيُجْرِيهِ مجرى أَمْسِ وغَاقِ، ولكن موضعه نصب. وحَوَالَيْكَ بمنزلة حَنَانَيْكَ»(٣).

### ** التعليق **(٤)

من المصادر المنصوبة بأفعال محذوفة وجوبا مصادر وردت بلفظ التثنية، نحو : حَنَانَيْكَ ، وهَذَاذَيْكَ، ودَوَالَيْكَ، وسَعْدَيْكَ،ولَبَّيْكَ.

---

(١) الكتاب ١/٣٤٨ - ٣٥٣ بتحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون.

(٢) أى : فى إفراد «حَنَانَيْكَ».

(٣) الكتاب ١/٣٥١.

(٤) ينظر لهذه المسألة : المقتضب للمبرد ٣/٢٢٣-٢٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٨، ١١٩، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٤١٣-٤١٥، ومغنى اللبيب لابن هشام ٢/ ٦٤٠ ، ولسان العرب فى مظان تلك الألفاظ ٢/ ١٠٣٠ ، ١٤٥٦ ، ٣/٢٠١٢ ، ٥/ ٣٩٨٠ ، ٦/ ٤٦٤٣ ط / دار المعارف.

وليس الغرض من تثنية هذه المصادر قصدَ المرادِ من التثنية الاصطلاحية التى هى تضعيفٌ وتشفيعٌ للواحِد، وإنما الغرض منها التكثير والمبالغة فى الحدث، وبيان أنه شىءٌ يعود مرة بعد مرة(١).

فالمعنى فى «حَنَانَيْكَ»: تَحَنُّناً بعد تَحَنُّنٍ(٢)

والمعنى فى «هَذَاذَيْكَ» : هَذّاً بعد هَذٍّ(٣).

والمعنى فى «دَوَالَيْكَ» : تَدَاوُلاً بعد تَدَاوُلٍ(٤).

والمعنى فى «سَعْدَيْكَ» : مساعدةً بعد مساعدةٍ ، أو إسْعَاداً بعد إسْعَادٍ(٥).

والمعنى فى «لَبَّيْكَ» : داومت على طاعتك وأقمت عليها مرة بعد مرةٍ(٦).

هذا ولا خلاف فى أن هذه المصادر مثناة إلا «لَبَّيْكَ» فإن فيه خلافا بين الخليل ويونس:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٥.

(٢) أى كلما كنت فى رحمة وخير فلا تَقْطَعَنَّ ذلك، وليكن موصولا رحمةً بعد رحمةٍ (اللسان ح.ن.ن) ٢/١٠٣٠ ، وابن يعيش ١/١١٨).

(٣) من الهَذِّ ، وهو القطع ، أى قطعاً بعد قَطْعٍ (اللسان ، هـ ذ.ذ) ٦/٤٦٤٣ ، وابن يعيش ١/١١٩).

(٤) من تَدَاوَلُوا الأَمْرَ فيما بينهم (اللسان (د.و.ل) ٢/١٤٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٥).

(٥) اللسان (س.ع.د) ٣/٢٠١٢ ، والمقتضب ٣/٢٢٦.

(٦) من قولك : أَلَبَّ بالمكان ، وأَلَبَّ على الشئ: إذا لَزِمَهُ ولم يُفَارِقْهُ إلى غيره (اللسان (ل.ب.ب) ٥/٣٩٨٠، والمقتضب ٣/٢٢٥).

أما يونس فذهب إلى أن «لَبَّيْكَ» اسم مفرد غير مثنى وأصله قبل الإضافة «لَبَّى»[١] بالألف ، فلما أضيف إلى المضمر قُلِبَتْ ألفه ياءً فصار «لَبَّيْكَ» فهو مثل«عَلَى»و «إِلَى» و«لَدَى» إذا أضيفت إلى مضمر قُلِبَتْ أَلِفَاتُهَا ياءاتٍ، فقيل: «عَلَيْكَ»و «إِلَيْكَ» و «لَدَيْكَ»[٢] .

وأما الخليل فذهب إلى أن «لَبَّيْكَ» مثنى «لَبّ» كما أن «حَنَانَيْكَ» مثنى «حنان» و«هَذَا ذَبْكَ مثنى «هذّ » و «دَوَالَيْكَ» مثنى «دَوَالٍ» و«حَوَالَيْكَ» مثنى «حَوَالٍ»[٣].

وقد رَجَّحَ سيبويه مذهب الخليل ورد مذهب يونس من وجهين:

أحدهما- أنه قد سُمِعَ عن بعض العرب «لَبِّ» بالبناء على الكسر، قال سيبويه:[٤] «وبعض العرب يقول : «لَبِّ» فيجريه مجرى أَمْسِ وغَاقِ»[٥] .

ويلحق بهذا الوجه ماذكره ابن عصفور في شرح الجمل[٦] من أنه سُمِعَ «لَبَّ» ولم يسمع «لَبَّى» بالألف، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) أصل «لَبَّى» على هذا القول «لَبَّبٌ» بوزن «فَعْلَلٌ» فقلبت الباء الأخيرة ياءً هربا من التضعيف فصار «لَبَّيٌ» فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار «لَبَّى» ثم لما أضيف إلى الضمير قُلِبَت الألف ياءً كما قلبت في عَلَيْكَ وإِلَيْكَ ولَدَيْكَ (شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٩).

(٢) وجه الشبه بين «لَبَّيْكَ» وهذه الأسماء «عَلَيْكَ - إِلَيْكَ - لَدَيْكَ» ملازمة الجميع للإضافة وكونها منصوبةَ الموضع (شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٩).

(٣) ابن يعيش ١/١١٩.

(٤) الكتاب ١/٣٥١.

(٥) معنى كونه جاريا مجرى غَاقِ أنه جُعِلَ اسما لصوت المُلَبِّي (ابن يعيش ١/ ١١٩).

(٦) ٢/٤١٤.

دَعَوْنِي فَيَا لَبِّي إِذَا هَدَرَتْ لَهُمْ
شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِي (١)

فقال: «لَبِّي» بإضافته إلى ياء المتكلم، فلو كان أصله «لَبَّى» بالألف لقال: «لَبَّايَ» بفتح ياء المتكلم وتصحيح الألف، أو: «لَبَّيَّ» بقلب الألف ياءً وإدغامها فى ياء المتكلم (٢).

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله، وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤ ، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٤٠ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/ ٩٠٩.
اللغة: الشَّقَاشِق: جمع شِقْشِقَة وهى شئ كالرئة يخرجه الجمل من فيه إذا هاج وهدر، تستعمل للخطيب إذا كثر كلامه حتى كأنه بعير يرغو ويزبد.
المعنى: أن المستنجدين به دعوه فلبى دعوتهم حين أرغى أعداؤهم وأزبدوا، فأسكتهم بهدره وفصاحته.
والشاهد فى قوله : «فَيَالَبِّي» دون ألف ، ولو كان بالألف لقال: «لَبَّايَ» ، أو «لَبَّيَّ».

(٢) فى ألف المقصور المضاف إلى ياء المتكلم وجهان :
أحدهما ، وهو المشهور أن تسلم الألف من القلب، فيقال : عَصَايَ.
ثانيهما- أن تقلب الألف ياء وتدغم فى ياء المتكلم ، وهو لغة هذيل ، وعليها قول أبى ذؤيب يرثى أبناءه الخمسة وقد هلكوا جميعاً:
سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ
والأصل : « هَوَايَ» فقلب الألف ياءً وأدغمها فى ياء المتكلم.
وحكيت هذه اللغة عن قريش فقرئ : «يَابُشْرَيَّ هَذَا غُلَامٌ» (يوسف ١٩).
وقرئ: «فَمَنْ تَبِعَ هُدَيَّ» (البقرة ٣٨) والأولى قراءة الحسن والجحدرى وأبى الطفيل وابن أبى إسحاق (المحتسب ١/ ٣٦٦، والقراءات الشاذة لابن خالويه ص٦٢) والثانية قراءة أبى الطفل، وابن أبى إسحاق والجحدرى ، وعيسى بن عمر (المحتسب ١/ ٧٦ ،والقراءات الشاذة ص٥).

ثانيهما- أنه لو كانت الياء فى «لَبَّيْكَ» بمنزلة الياء فى عَلَيْكَ، وإِلَيْكَ، ولَدَيْكَ - حال الإضافة إلى مُضْمَرٍ - لوجب أن تعود إلى الألف عند الإضافة إلى مُظْهَرٍ ، كما يحدث ذلك مع «عَلَى» وإِلَى ، ولَدَى» فإنها إذا أضيفت إلى ظاهر أُقِرَّتْ أَلِفَاتُهَا، نحو : عَلَى محمدٍ أن يفعل كذا، وإِلَى زيد الكتابَ، ولَدَى عمرو مال كثير ، لكنَّ ذلك لايحدث مع «لَبَّيْكَ» فلا يقال: «لَبَّى زيدٍ» بالألف، وإنما تثبت الياء فيه مع الإضافة إلى الظاهر، ومن ذلك قول الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا ... فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ (١)

فقوله: «فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرٍ» بالياء دليل على تثنيته ، ولو كان مفرداً لكان بالألف، كما كانت «عَلَى وإِلَى ولَدَى» عند الإضافة إلى الظاهر (٢).

قال سيبويه: «ولَسْتَ تحتاج فى هذا الباب إلى أن تُفْرِدَ؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عَلَيْكَ وإِلَيْكَ؛ لأنك لاتقول: لَبَّى وسَعْدَى زيدٍ.. » (٣).

ثم قال بعد إنشاده البيتَ السابق :

---

(١) البيت من المتقارب ونسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ٢/ ٩١٠ لأعرابى من بنى أسد وهو غير معين ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٥٢ ، والمحتسب ١/ ٢٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤ ، والمغنى ٢/ ٦٤٠، وخزانة الأدب ٢/ ٩٢-٩٣.

والمعنى : أنه دعا مِسْوَرًا لرفع نائبةٍ عنه ، فأجابه وكفاه ورد عنه تلك النائبة . والشاهد فى قوله: «فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرٍ» حيث ثبتت الياء فى «لَبَّى» مع إضافته إلى الظاهر وهذا دليل على تثنيته..

(٢) ابن يعيش ١/ ١١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥١ .

«فلو كان بمنزلة عَلَى لقال: فَلَبَّى يَدَىْ مِسْوَرٍ؛ لأنك تقول: عَلَى زيدٍ، إذا أَظْهَرْتَ الاسمَ»(١).

ومن ثم يترجح أن «لَبَّيْكَ» مثنى «لَبّ» كما أن حَنَانَيْكَ وَهَذَاذَيْكَ ودَوَالَيْكَ وسَعْدَيْكَ مثنيات «حَنَان» و «هَذّ» و «دَوَال» و «سَعْد» وَإِذْ قد علمنا ذلك بقى أن نعلم أن هذه المصادر لاتكون مثناة إلا فى حال الإضافة، وتكون حينئذ مصادر غير متصرفة(٢) ، ومعنى عدم التصرف أنها والحالُ هذه لاتكون إلا مصادرَ منصوبةً بأفعال مضمرة وجوباً(٣) ، ونصبها إِمَّا على أنها مفعول مطلق، وإما على أنها نائبة عن المفعول المطلق، وإما على أنها حال؛ وذلك لأن العاملَ فيها المحذوفَ إما أن يكون من لفظها، وإما أن يكون من معناها، وإما أن يكون المصدر حالاً وقع فيها عاملُها، فمن الأول قول الشاعر:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا
حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ(٤)

---

(١) الكتاب ١/٣٥٢.

(٢) الكتاب ١/٣٤٨ ، وابن يعيش ١/١١٨.

(٣) إنما كان العامل فى ذلك مضمراً وجوبا لأن المصادر قد قامت مقامه ونابت عنه كما كان ذلك فى سَقْيَاً لك ورَعْيَاً (ابن يعيش ١/١١٨).

(٤) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد من قصيدة يخاطب فيها عَمْرَو بْنَ هند وكنيته أبو المنذر وهى فى ديوان طرفة ص ٩٢ -٩٤ ط دار صادر بيروت ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٤٨ ، والمقتضب ٣/٢٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٨ ، واللسان ( ح. ن. ن) ٢/ ١٠٣٠.
والمعنى : يخاطب الشاعر عمرو بن هند حين أَمَرَ بقتله ، وقد ذَكَرَ قَتْلَه لمن قَتَلَ مِنْ قوم الشاعر تحريضا لقومه على المطالبة بثأره.
الشاهد فى قوله : «حَنَانَيْكَ» حيث نصب على أنه مفعول مطلق.

«فَحَنَانَيْكَ» مفعول مطلق؛ لأن عامله المحذوف من لفظه وتقديره : تَحَنَّنْ تَحَنُّنًا بعد تَحَنُّنٍ»(١).

ومن الثانى، أى: النائب عن المفعول المطلق قولهم: «لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ» فهذان المصدران نائبان عن المفعول المطلق لأن العامل فيهما من معناهما وليس من لفظهما؛ إذ المعنى: أجبتك إجابة بعد إجابة ، وأطعتك طاعة بعد طاعة(٢).

ومن الثالث: «أى: المصدر المنصوب على الحال قول الشاعر:

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ  دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسُ (٣)

فَدَوَالَيْكَ مصدر منصوب على الحال؛ لأن المعنى: إذا شُقَّ برد شُقَّ بالبرد مِثْلُهُ مُتَدَاوِلِينَ ذلك(٤).

---

(١) ابن يعيش ١/١١٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٤.

(٣) البيت من الطويل وهو لسُحَيْم عبد بنى الحساس وهو فى ديوانه ص١٦ ط / دار الكتب سنة ١٩٥٠م ، ومن شواهد الكتاب ١/ ٣٥٠ ، والخصائص ٣/ ٤٥ ، وابن يعيش ١/١١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٣ برواية الشطر الثانى هكذا:

* دَوَالَيْكَ حَتَّى كلنا غَيْرُ لَابِسِ *

والمعنى : أنه كان من عادة العرب إذا أرادت تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لَبِسَ كل واحد منهما بُرْدَ الآخرِ ، ثم تداولا على تخريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى لايبقى فيه مَلْبَس.

الشاهد فى قوله : «دَوَالَيْكَ» حيث نصب المصدر المثنى على الحال.

(٤) ابن يعيش ١/١١٩.

ومثله قول العجاج :

* ضَرْبًا هَذَا ذَيْكَ وطَعْنًا وَخْضَا *(١)

فهَذَا ذَيْكَ منصوب على الحال؛ لأن المعنى : ضربا تهذ فيه هذا ذيك

أي: ضربك فى حال أنك تهذ هذا ذَيْكَ(٢).

هذا إذا كانت هذه المصادر مُثَنَّاة ، فإذا أفرد شيء منها تصرف، أى: خضع للعوامل المختلفة،فما أفرد فرفع خبرا «حَنَانٌ» كقوله:

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ(٣)

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور وهو فى ديوات العجاج ص٣٥ تحقيق / عزة محمد حسن، ط/ دار الشرق بيروت ١٩٧١ ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٥٠ ، وابن يعيش ١/١١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٣ ، وخزانة الأدب ٢/١٠٦.

اللغة : هَذَا ذَيْكَ : قَطْعًا للأعناق بعد قطع ، وَخْضًا : الوَخْضُ : الطعن الجائف الذى يبلغ الأجواف.

والشاهد فيه قوله « هَذَا ذَيْكَ» نصبا على الحال..

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٣.

(٣) البيت من الطويل ، وهو للمنذر بن درهم الكلبى كما فى معجم البلدان لياقوت الحموى مادة (روضة المُشَرِّيّ) (٣/ ٩٥) وخزانة الأدب ٢/١١٢-١١٥ ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٠ ، ٣٤٩ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٥،وابن يعيش ١/١١٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٢٠ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١/١٦٢، والتصريح ١/١٧٧.

والمعنى: سَأَلْتُهُ عن سبب مجيئه إلى حَيِّهَا: أَلَهُ قَرَابَةٌ به أم له معرفة بحَيِّهَا، قالت ذلك حين فاجأها فأنكرته، أو تظاهرت بإنكاره.

الشاهد فى قوله «حَنَانٌ» حيث رفعه لما أفرده على أنه خبر لمبتدأ محذوف .

فرفع «حنان» مفرد حنانيك لأنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أَمْرُنَا حَنَانٌ، وقد ورد منصوبا على أنه مفعول به ثانٍ[1] فى قوله تعالى: «وَحَنَانًا مِن لَّدُنَّا وَزَكَاةً»[2] أى وآتيناه حنانا.

والله اعلم ،،

---

(١) أو معطوف على المفعول الثانى فى قوله: «وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا» (الآية ١٢ من سورة مريم).

(٢) من الآية ١٣ من سورة مريم.

## المسألة الثانية

## بعض الشيء إذا أضيف إلى الشيء المثنى كيف يجرى؟ أيفرد أم يثنى أم يجمع ؟

ذكر سيبويه هذا الخلاف فى موضعين من كتابه:

أحدهما: فى الجزء الثانى فى باب إجراء الأسماء والصفات والأفعال من حيث التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع[1] .

ثانيهما: فى الجزء الثالث فى باب الجمع[2] .

أما الموضع الأول فقال فيه: « وسألت الخليل رحمه الله عن: مَا أَحْسَنَ وُجُوهَهُمَا؟ فقال: لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين مايكون منفرداً وبين مايكون شيئاً من شئ ...

وقد يُثَنَّون مايكون بعضا لشئ.زعم يونس أن رؤبة كان يقول: مَا أَحْسَنَ رَأْسَيْهِمَا »[3].

---

(١) عبر عنه سيبويه بقوله : « هذا باب ماجرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من الصفات التى ليست بعمل نحو الْحَسَن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها ». (الكتاب ٢/٣٦) ويُفَسَّرُ هذا العنوان بأنه التطابق بين الصفات والموصوفات والأفعال والفاعلين من حيث التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع.

(يراجع ماتحت هذا العنوان من كتاب سيبويه ٢/٣٦ - ٤٩).

(٢) يبدأ باب الجمع فى الجزء الثالث من ص ٥٦٧ إلى نهاية هذا الجزء .

(٣) الكتاب ١/٤٨ بتصرف .

وأما الموضع الثانى فقال فيه: «هذا باب ما لُفِظَ به مما هو مثنى كما لُفِظَ بالجمع ، وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شىء مفرد من صاحبه وذلك قولك: مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا، وأَحْسَنَ عَوَالِيَهُمَا ، ... وقال الخليل: نظيره قولك فَعَلْنَا ، وأنتما اثنان فتكلَّمُ به كما تَكَلَّمُ به وأنتم ثلاثة...

وزعم يونس أنهم يقولون : ضربت رَأْسَيْهِمَا ، وزعم أنه سمع ذلك من رؤبة أيضا أَجْرَوْهُ على القياس»(١).

## * التعليق *(٢)

واضح من عبارة سيبويه اختلاف الخليل ويونس فى بعض الشىء إذا أضيف إلى الشىء مُثَنًّى:

فالخليل يرى الخُرُوجَ به عن الأصل وهو التثنية إلى الجمع فيقال: مَا أَحْسَنَ وُجُوهَهُمَا؛ لأن الاثنين جمع بدليل أن الاثنين إذا تكلما قالا: نحن فعلنا،بضمير الجمع، ومما جاء على ذلك قول الله - عز وجل-: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»(٣).

وقوله - سبحانه - : «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا»(٤).

---

(١) الكتاب ٣/٦٢١ - ٦٢٢ بتصرف.

(٢) ينظر لذلك : شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٥- ١٥٧ ، وهمع الهوامع ٢/٦٢، وخزانه الأدب ٧/٥٤٤ - ٥٥٠.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٤ من سورة التحريم.

حيث وُضِعَ الجمعُ فى ذلك موضع التثنية..

ويونس يرى أنه يجوز البقاء على الأصل وهو التثنية فيقال:

مَا أَحْسَنَ رَأْسَيْهِمَا، وضربت رَأْسَيْهِمَا، ومما جاء على ذلك قول خطام المجاشعى:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ
ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ(١)

فإن الشاهد فيه تثنية الظهر على الأصل..

وفى المسألة تفصيل لأن المضاف إمَّا أن يكون بعض المضاف إليه وإمَّا لا ، فإن كان بعض المضاف إليه كأجزاء جسم الإنسان فذلك نوعان:

أحدهما- ماليس فى الجسد منه سوى شىء واحد لاينفصل كالرأس، والأنف،واللسان ، والبطن، والظهر ، والقلب.

ثانيهما: ما فى الجسد منه شيئان كاليد،والرجل،والأذن،والعين.

ولكل نوع أحكامه:

أما النوع الأول وهو ماليس فى الجسد منه سوى شىء واحد، فإنه إذا ضم إليه مثله وأضيف جاز فيه ثلاثة أوجه :

---

(١) هذان بيتان من الرجز ذكر سيبويه ثانيهما واختلفت نسبته له فنسبه فى الجزء الثانى ص٤٨ إلى خطام المجاشعى ، ونسبه فى الجزء الثالث ص ٦٢٢ إلى هِمْيَان بن قحافة، وهما من شواهد ابن يعيش ٤/ ١٥٥ ، وهمع الهوامع ٢/ ٦٢ .
المعنى : يصف فَلَاتَيْنِ بعيدتين لانَبْتَ فيهما وشبههما بالتُّرْسَيْنِ فى الصَّلَادَةِ والاستواء.
والشاهد فى البيت الثانى فى قوله «ظَهْرَاهُمَا» بالتثنية على الأصل.

أحدها: الجمع وهو الأكثر نحو: مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا، وقوله الله - تعالى: «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا»(١) .

وإنما عبر بالجمع والمراد التثنية ، من حيث إن التثنية جمع فى الحقيقة،ولايؤدى الجمع فيه إلى اللبس لأنه قد عُلِمَ أن الواحد لايكون له إلا رأس واحد أو قلب واحد(٢).

ومن حسنات مذهب الكوفيين فى التعليل لذلك أن الفراء قال فى قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»(٣) :

«وإنما قال «أَيْدِيَهُمَا» لأن كل شئ مُوَحَّد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافا إلى اثنين فصاعدا جُمِعَ، فقيل قد هَشَّمْتُ رُؤُوسَهُما ، وملأْتُ ظُهُورَهُمَا وبُطُونَهُمَا ضرباً ...وإنما اختير الجمع على التثنية لأن أكثر ماتكون عليه الجوارح اثنين فى الإنسان: اليدين والرجلين والعينين، فلما جرى أكثره على هذا ذُهِبَ بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية»(٤).

ومعنى ذلك أنه إنما خص هذا النوع بالجمع نظراً إلى المعنى؛ لأن كل ما فى الجسد منه شئ واحد فإنه يقوم مقام شيئين؛ فإذا ضم إليه مثله فقد صار فى الحكم أربعةً، والأربعة جمع(٥).

---

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم.

(٢) ابن يعيش ٤/ ١٥٥.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٤) معانى القرآن للفراء ١/ ٣٠٦ - ٣٠٧ بتصرف.

(٥) ابن يعيش ٤/ ١٥٥ ، ويؤيد هذا أن الفقهاء يوجبون الدية كاملة فى الجناية على ما فى الجسد منه شئ واحد كاللسان والأنف، وأما ما فى الجسد منه شيئان ففيه نصف الدية (المغنى لابن قدامة ٨/ ٤٢٤ تصحيح د/محمد خليل هراس ، ط/ دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة.

الثانى - التثنية على الأصل واعتبار ظاهر اللفظ ، نحو قولك: مَا أَحْسَنَ رَأْسَيْهِمَا ، ومنه قول الشاعر وهو الفرزدق:

بِمَا فِى فُؤَادَيْنَا مِنَ الْهَمِّ وَالْهَوَى  فَيَبْرَأُ مُنْهَاضُ الْفُؤَادِ الْمُشَعَّفِ (١)

حيث جاء بالفؤاد مثنى على الأصل .

ومنه قول الفرزدق أيضا:

هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا  عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ (٢)

حيث جاء بالمضاف وهو فمويهما » مثنى على الأصل .

الوجه الثالث- الإفراد نحو قولك : مَا أَحْسَنَ رَأْسَهُمَا ، وضَرَبْتُ ظَهْرَ الزَّيْدَيْنِ، ومنه قول الفرزدق:

كَأَنَّهُ وَجْهَ تَرْكِيَيْنِ قَدْ غَضِبَا  مُسْتَهْدَفٌ لِطِعَانٍ غَيْرُ مُنْحَجِرِ (٣)

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى يدوانه ص٥٥٤ نشر الصاوى ١٣٥٤هـ ، وهو من شواهد الكتاب ٦٢٣/٣ ، وابن يعيش ١٥٥/٤ ، وهمع الهوامع ٥١/١.

اللغة : مُنْهَاض أصله الذى انكسر بعد الجبر وهو أشد الكسر لأنه لايكاد يبرأ

والْمُشَعَّفُ : الذى اشتد به الحب حتى وصل إلى درجة العذاب بالحب.

والشاهد فى قوله «فؤادينا » حيث جاء بالمضاف مثنى على الأصل.

(٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه ص٧٧١ وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٣٦٥ ، ٦٢٢ ، والمقتضب ١٥٨/٣ ، والخصائص ١/ ١٧٠ ، ١٤٧/٣ ، ٢١١.

والإنصاف ٣٤٥/١ والخزانة ٤٦٠/٤ ، وشرح شواهد الشافية ص١١٥.

اللغة : هما : الضمير راجع إلى إبليس وابنه ، نفثا : ألقيا ، والرِّجَام : الرَّمْى .

يريد أن إبليس وابنه ألقيا على لسانه أشد الهجاء على من أراد هجاءه والشاهد فى تثنية فمويهما على الأصل.

(٣) البيت من البسيط وهو فى ديوان الفرزدق ص٣٧١ وهو من شواهد ابن يعيش ٤/ ١٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ، ومعانى القرآن للفراء ٤٤٤/٢ ٤٤٤/١ ، ٣٠٨/١ ، والخزانة ٧/ ٥٤٠ - ٥٤٤.

حيث جاء بالمضاف مفردا فوضعه موضع المثنى..

والذى سوغ هذا الوجهَ الثالِثَ وهو الإفراد وضوحُ المعنى إذ كل واحد له شئ واحد من هذا النوع فلا يُشْكِلُ ولا يُلْبس؛ فأتى بالإفراد؛ إذ كان أخف[1].

وأما النوع الثانى مما المضاف فيه بعض من المضاف إليه ، وهو ما كان فى الجسد منه شيئان نحو اليد والرجل والعين، فإنه إذا ضم إليه مثله فليس فيه فى الإضافة إلا التثنية نحو : مَا أَبْسَطَ يَدَيْهِمَا ، ومَا أَخَفَّ رِجْلَيْهِمَا[2]، فإن اعْتُرِضَ بقوله تعالى: «فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»[3] حيث جاء بالمضاف جمعاً مع أن فى الجسد منه شيئين ، فالجواب: أن المراد بَدْءُ القطع، ويكون باليد اليُمْنَى ، والجسد فيه يد يمنى واحدة[4]، فيكون ذلك من النوع الأول الذى فى الجسد منه شئ واحد، وهذا يجوز فيه الجمع وهو الأكثر فى الاستعمال كما سبق.

وإن لم يكن المضاف بعض المضاف إليه نحو غلام محمدٍ، وثوب عَلِيٍّ، فإنك إذا ضممت إليه مثله وأضفت إلى مثنى لم يكن فيه إلا التثنية نحو:

---

= والمعنى : يهجو جريرا فيشبهه بِهَنِي امرأة هذه صفته من القبح وشاهده قوله : «وجه تركيبين» حيث وضع المفرد موضع المثنى.

(١) ابن يعيش ٤/١٥٧ .

(٢) ابن يعيش ٤/١٥٧.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٤) ابن يعيش ٤/١٥٧ ويؤيده قراءة ابن مسعود: «وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمْ» (ينظر البحر المحيط ٣/٤٧٦).

غُلَامَيْهِمَا وثَوْبَيْهِمَا ، إذا كان لكل واحد منها غلام وثوب ، ولا يجوز الجمع ولا الإفراد في هذا النوع؛ لأنه مما يُشْكِلُ ويُلْبِسُ (١) .

وقد نقل سيبويه عن يونس حكايته عن العرب أنهم يجمعون في هذا النوع حيث حكى أنهم يقولون : ضَعْ رِحَالَهُمَا وغِلْمَانَهُمَا (٢) بجمع المضاف ، شبهوه بما يكون بعضا من المضاف إليه ، وهذا قليل (٣).

---

(١) شرح المفصل ٤/١٥٧.

(٢) الكتاب ٣/٦٢٢.

(٣) ابن يعيش ٤/١٥٧.

## المسالة الثالثة

## الخلاف فى توجيه قولهم: «مررت به المسكينَ» «بنصب المسكين»

ذكر سيبويه هذا الخلاف فى باب مما ينتصب على التعظيم والمدح وما يجرى مجراهما من الشتم والترحم[1] .

قال سيبويه : «...وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكينِ ، على البدل، وفيه معنى الترحم...»

وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته ... وإن شاء قال: مررت به المسكينَ كما قال:

* بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابْ *[2].

وفيه معنى الترحم...فما يترحم به يجوز فيه هذان الوجهان[3] وهو قول الخليل رحمه الله ...

وأما يونس فيقول: مررت به المسكينَ على قوله : مررت به مسكيناً .

---

(١) هذا الباب يقع فى الجزء الثانى من ص٦٢ إلى ص ٧٧.

(٢) البيت من الرجز وهو لرؤبة فى ديوانه ص ١٦٩ ط ١٩٠٣/٣م وهو من شواهد ابن يعيش ١٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣٤/٣ ، وخزانة الأدب ٤١٣/٢.

والشاهد فيه نصب «تميما» على الاختصاص والفخر.

(٣) أى : الرفع على إضمار خبر، والنصب على إضمار فعل ، هذا بالإضافة إلى الوجه الأول وهو الإتباع.

وهذا لايجوز؛ لأنه لاينبغى أن يجعله حالا ويُدْخِلَ فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريفَ ، تريد: ظريفا، ولكنك إن شئت حملته على أحْسَنَ من هذا، كأنه قال: لقيت المسكينَ؛ لأنه إذا قال: مررت بعبد الله ، فهو عَمَلٌ ، كأنه أضمر عَمَلاً[1]. وكأن الذين حملوه على هذا[2] إنما حملوه عليه فِرَاراً من أن يصفوا المضمر، فكان حملهم إياه على الفعل أحسن»[3].

## * التعليق *[4]

واضح من عبارة سيبويه اختلاف الخليل ويونس فى توجيه النصب فى قولهم مررت به المسكينَ:

فالخليل يرى أنه منصوب على الاختصاص بفعل مضمر، تقديره : أعنى أو أخص المسكينَ، وذلك على معنى الترحم، فهو شبيه بالمنصوب فى قوله رؤبة:

* بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابْ *

فنصب «تميما» على الاختصاص بتقدير «أخص».

---

(١) أى : أضمر فِعْلاً عاملاً النصب فى المسكين.

(٢) أى جعلوه منصوباً بعد ضمير مجرور فراراً من نعت الضمير.

(٣) الكتاب ٢/ ٧٥ -٧٦ بتصرف.

(٤) ينظر لهذا : ابن يعيش ٢/ ١٨ ، ٦٣ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢٠١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣١٥ - ٣١٦ ، وأوضح المسالك ٢/ ٣٠٠ - ٣٠٣ ، والتصريح ١/ ٣٧٢ - ٣٧٣ ، ٢/ ١٩٢.

ويونس يرى أنه منصوب على الحال ، وهذا الرأى مبنى على مذهبه فى جواز وقوع الحال معرفة مطلقا بلا تأويل(١).

وكلا الرأيين مردود :

أما رأى الخليل فمردود من جهة أن الاختصاص لايكون إلا لمتكلم أو مخاطب نحو: *بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابْ* ونحو : بِكَ اللَّهَ نرجو الفضل.

ولايكون الاختصاص لغائب، وعلى هذا لايحمل النصب فى قولهم: «مررت به المسكينَ » على الاختصاص لأن الضمير لغائب وهذا ممتنع فى باب الاختصاص(٢) .

وأما رأى يونس فمردود من جهة وقوع المعرفة حالاً وهى مسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال(٣):

القول الأول: للجمهور وهو منع وقوع المعرفة حالاً ، والتزام تنكيرها؛ لأن صاحب الحال معرفة ، فلو جاءت الحال معرفة لالتبست بالنعت إذا كان صاحبها منصوبا ، وحُمِلَ غَيْرُ المنصوب على المنصوب.

فإن جاء ما ظاهره أن الحال معرفة أُوِّلَ بنكرة واقتصر فيه على السماع.

القول الثانى: ليونس والبغداديين ، وهو جواز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل، فأجازوا: جاء زيدٌ الراكبَ، بالنصب على الحال ، وحمل يونس قولهم: « مررت به المسكينَ» على هذا المذهب ..

---

(١) شرح الأشمونى ١/٤١٤.

(٢) ابن يعيش ٢/١٨ ، والتصريح٢/١٩٢.

(٣) ينظر لهذه الأقوال شرح الأشمونى ١/٤١٤.

القول الثالث : للكوفيين حيث فَصَّلُوا فقالوا: إن صح تأويل الحال بالشرط جاز تعريفها فى اللفظ نحو: محمدٌ الكاتبَ أفضل منه المتحدثَ، بنصب «الكاتب» و «المتحدث» على الحال ؛ لأنهما تضمنا معنى الشرط؛ لأن المعنى: محمدٌ إِنْ كَتَبَ أَفْضَلُ منه إِنْ تَحَدَّثَ.

وإن لم يصح تأويلها بالشرط لم يجز تعريفها فلا يقال:

جاء محمد الراكبَ بالنصب على الحال؛ لأنه لايقال: جاء محمد إِنْ رَكِبَ.

بذلك يكون كل من رأى الخليل ويونس فى توجيه النصب فى قولهم: «مررت به المسكينَ» مردودًا ، والأحسن من هذين الرأيين ماذكره سيبويه من أن المسكين منصوب بفعل مضمر قريب المعنى من الفعل المذكور وليس منصوبا على الاختصاص، والتقدير : مررت به لَقِيتُ المسكينَ ، وهذا مفهوم قوله:

«ولكنك إن شئت حملته على أَحْسَنَ من هذا ، كأنه قال: لَقِيتُ المسكينَ؛ لأنه إذا قال: مررت بعبد الله، فهو عَمَلٌ، كأنه أضمر عملا»(١).

والله أعلم ،،،

---

(١) الكتاب ٢/٧٦.

## المسالة الرابعة

## إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب

قال سيبويه: «هذا باب مالا تلحقه الألف التى تلحق المندوب وذلك قولك : وَازَيْدُ الظريفُ والظريفَ . وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول: الظريفاهْ أن الظريف ليس بمنادًى ، ولو جاز ذا لقلت: وَازَيْدُ أنت الفارس البطلاهْ؛ لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء.

وليس هذا كقولك : وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَاهْ، ولامثل: وَاعَبْدَ قَيْسَاهْ...وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول: وَازَيْدُ الظريفَاهْ وَاجُمْجُمَتَىَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ(١).

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ (٢).

### *التعليق * (٣)

المندوب هو المذكور بَعْدَ «يا» أو «وَا» تَفَجُّعاً عليه حقيقة أو حكماً ، أو تَوَجُّعاً منه لكونه محلَّ أَلَمٍ أو سَبَبَ أَلَمٍ (٤).

---

(١) أى فى نَدْبِ جُمْجُمَتَيْنِ شَامِيَّتَيْنِ، والجُمْجُمَة: القَدَح ، وقيل: من جماجم العرب أى من ساداتهم ورؤسائهم.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦ بتصرف .

(٣) ينظر لذلك :

الإنصاف ١/ ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وأسرار العربية ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وابن يعيش ١٣/٢-١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٣/٣ -٤١٤ ، ٤١٦ ، والتصريح ١٨١/٢.

(٤) شرح التسهيل ٤١٣/٣ ، والتصريح ١٨١/٢.

فالمتفجَّعُ عليه حقيقة هو المفقود، وذلك كقول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز-رضى الله عنه-:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ∴ وَقُمْتَ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

والمتفجَّعُ عليه حكما لكونه كالمفقود مثل قول عمر بن الخطاب-رضى الله عنه، وقد أُخْبِرَ بِجَدْبٍ شديدٍ أصاب قوما من العرب: « وَاعُمَرَاهْ وَاعُمَرَاهْ».

والمتوجع منه لكونه مَحَلَّ أَلَمٍ كقول قيس العامرى:

فَوَاكَبِدِى مِنْ حُبِّ مَنْ لَّايُحِبُّنِى ∴ وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَالَهُنَّ فَنَاءُ

والمتوجع منه لكونه سَبَبَ أَلَمٍ كقول قيس الرقيات:

تَبْكِيهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعْوِلَةً ∴ وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ (١)

هذا، والمندوب مَدْعُوٌّ، ولما كان لايسمع أَتَوْا فى أوله بيا، أَوْ وَا لمد الصوت، ولما كان يُسْلَكُ فى الندبة والنوح مسلكُ التطريب زادوا عليه الألف فى آخره جوازا للترنم، فإن وقفت على الألف ألحقت هاء الوقف محافظة على الألف لخفائها، فتقول: وَازَيْدَاهْ، فإن وصلت أسقطت الهاء؛ لأن خفاء الألف قد زال بما اتصل بها(٢).

وهذه الألف تلحق آخر ماتم به المندوب فتلحق آخر المفرد كما مُثِّلَ، وتلحق آخر المضاف إليه نحو: وَاعَبْدَ الْمَلِكَاهْ، وآخِرَ الصلة نحو: وَاَمَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ، وآخِرَ المركب تركيب مَزْجٍ نحو: وَامَعْدِ يكَرِبَاهْ وَاسِيبَوَيْهَاهْ، وآخِرَ المركب الإسنادى، نحو: وَاتَأَبَّطَ شَرًّاهْ(٣).

---

(١) أى توجعا من الرَّزِيَّةِ وهى المصيبة.

(٢) ابن يعيش ٢/١٣ - ١٤.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٥.

ولاخلاف بين النحاة جميعاً فى إلحاق ألف الندبة بآخر مايتم به المندوب مما سبق ذكره، وإنما الخلاف فى إلحاق هذه الألف بصفة المندوب حيث اختلف الخليل ويونس فى ذلك(١):

أما الخليل فلا يُجيزُه ويَعُدُّه من الخطأ ؛ وذلك لأن الصفة ليست المقصودَ بالندبة ، وإنما الموصوف هو المقصود بها وقد جعل الخليل الصفة كالخبر فى ذلك، فلا يجوز : وَازَيْدُ أنت الفارسُ البطلاهْ،فكما أن الخبر ليس هو المقصود بالندبة فكذلك الصفة.

وأما يونس فيجيز إلحاق هذه الألف بصفة المندوب ، فيقول: وَازَيْدُ الظَّرِيفَاهْ، ومنه قول بعض العرب: وَاجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ، أى: المنسوبتين إلى الشام.

وقد رَجَّحَ سيبويه قولَ الخليل ، وذكر أن الصفة ليست كالمضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم مفرد واحد، والمضاف إليه من تمامه؛ ولذلك يلزم المضاف ، قال سيبويه: «ألا ترى أنك لو قلت: عَبْدًا أو أَمِيرًا، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك، ولو قلت: هذا زيدٌ ، كنت فى الصفة بالخيار، إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف، ولست فى المضاف إليه بالخيار؛ لأنه من تمام الاسم»(٢).

ويمكن ردُّ مذهبِ الخليل وتقويةُ مذهبِ يونس بما يلى:

أولاً ـ أن الخليل احتج لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر ، وهذا مردود بأن الخبر ليس مثل الصفة؛ لأن الخبر منقطع عن المندوب بخلاف الصفة فإنها ملاصقة له ومن تمامه.

---

(١) ينظر لهذا الخلاف:المقتضب ٤/٢٧٥ ، وابن يعيش ٢/١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٦.

ثانياً- أن قياس ماذهب إليه الخليل - ورجحه سيبويه - يقتضى أن لاتلحق ألف الندبة التوكيد والبدل والعطف ، قياساً على عدم لحاقها الصفة؛ لأن هذه توابع كما أن الصفة تابع، وليست بمنزلة المضاف إليه كما أن الصفة ليست بمنزلته، فأنتَ بالخيار فيها كما كنت بالخيار فى الصفة، فإن شئت أكدت ، وإن شئت لا ، وإن شئت أبدلت، وإن شئت لا ، وإن شئت عطفت، وإن شئت لا ، كما كان ذلك فى الصفة، فكان القياسى يقتضى أن تكون هذه التوابع بمنزلة الصفة فى عدم إلحاق ألف الندبة بها ، مع أن الصفة ألصق بالمندوب من هذه التوابع، والواقع بخلاف هذا القياس فإن هذه الألف تدخل التوكيد اللفظى للمندوب[1] كما فى قول الشاعر:

ألا يا عمرو عمراه  وعمرو بن الزبيراه[2]

فدخلت فى «عمراه» وهو توكيد للمندوب.

وتدخل البدل، فيقال: واغلاقنا زيداه، وتدخل عطف النسق نحو: وازيد وعمراه[3].

بل إنها قد دخلت فى أبعد من ذلك؛ حيث دخلت فى تمام صفة المعطوف على المندوب، كما فى قول الشاعر - وقد سبق:-

ألا يا عمرو عمراه  وعمرو بن الزبيراه

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٦.

(٢) البيت من الهزج ولم يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤/٥٣٨ ، والعينى ٤/٢٧٣ مع الأشمونى بحاشية الصبان ط/١ المطبعة التجارية.

وفيه شاهدان : أحدهما : دخول ألف الندبة على توكيد المندوب وهو «عمراه» .

وثانيهما: دخولها على تمام صفة المعطوف على المندوب «الزبيراه» .

(٣) التصريح ٢/١٨٢- ١٨٣.

فـدخلت فى «الزبيـراه» وهو مـضـافٌ إليـه نَعْتُ مـعطوفٍ على مندوب(١).

كما أنه لاخلاف فى أن ألف الندبة تلحق تمامَ صفةِ المندوبِ إذا كانت الصفة لفظ «ابن» بين علمين كما فى قول الشاعر:

كَمْ قَائِلٍ يا أَسْعَدُ بْنَ سَعْدَاهْ
كُلُّ امْرِئٍ بَـاكٍ عَلَيْكَ أَرَاهْ(٢)

حيث دخلت ألف الندبة فى «سَعْدَاهْ» وهو مضاف إليه نَعْتُ المندوبِ وهو لفظ «ابن».

فإذا جاز إلحاق ألف الندبة بهذه التوابع مع كونها أَبْعَدَ من الصفة فى الالتصاق بالمندوب، فما المانع من جواز إلحاقها بنعت المندوب وهو إليه أقربُ وبه ألصقُ ؟!

والكوفيون يرون رأى يونس فى جواز ذلك(٣)

والله أعلم ،،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٦.

(٢) البيت من السريع ولم يعرف قائله وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٦.

(٣) ينظر فى ذلك : الإنصاف مسألة رقم ٥٢ ، ص٢٢٤ - ٢٢٥ ، وابن يعيش ٢/١٤.

## المسألة الخامسة

## إقحام اللام فى اسم «لا» التبرئة المضاف وحكم الفصل مع ذلك بين المتضايفين

تمهيد:

هذا الحكم خاص بالمثنى وجمع المذكر السالم ، والأب، والأخ من الأسماء الستة ، إذا وقعت هذه الأشياء بعد «لا» النافية للجنس، وقبل لام الجر.

ولهذه الأشياء حينئذ مع «لا» استعمالان(١):

أحدهما- وهو الكثير- أن تستعمل استعمال المفرد؛ فتكون مبنية على ماتنصب به، فيقال: لاغُلَامَيْنِ لَكَ، ولامُسْلِمِينَ لَكَ، ولا أبَ لَكَ، ولا أخَ لَكَ، ببناء الأول والثانى على الياء؛ لأن المثنى وجمع المذكر السالم ينصبان بالياء، وبناء الثالث والرابع على الفتح، لأن الأخ والأب إذا أفردا ولم يضافا كان نصبهما بالفتحة(٢).

ثانيهما- وهو القليل- أن تستعمل هذه الأشياء استعمال المضاف؛ فتكون معربة اتفاقا، وتحذف نونا المثنى والجمع، وتثبت الألف فى الأب والأخ ، فيقال: لا غُلَامَىْ لَكَ ، ولامُسْلِمِى لَكَ، ولا أَبَا لَكَ ، ولا أخَا لَكَ(٣) بنصب الأول والثانى بالياء، ونصب الثالث والرابع بالألف.

---

(١) شرح الكافية للرضى ١/٢٤٤.

(٢) واسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفرداً بنى على ماينصب به.

(٣) قولهم: «لَا أَبَالَكَ» و «لَا أَخَالَكَ» كلام جرى مجرى المثل ، فليس المقصود به نفى الأب والأخ على الحقيقة، وإنما خرج مخرج الدعاء ، والمعنى : أنت عندى تستحق أن يُدْعَى عليكَ بفقد الأب أو فقد الأخ (ينظر الخصائص لابن جنى ١/٣٤٣).

وتكون اللام فى هذا الاستعمال مُقْحَمَةً بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: لا غُلَامَيْكَ، ولامُسْلِمِيكَ، ولا أَبَاكَ، ولا أَخَاكَ، وإن كانت اللام فاصلة فى اللفظ إلا أنها مقحمة فكأنها غير موجودة(١).

قال سيبويه: «وإنما فُعِلَ هذا فى المنفىّ تخفيفاً، كأنهم لم يذكروا اللام» (٢).

والذى يدل على أن اللام فى ذلك مقحمة ولا اعتدادَ بها شيئان: أحدهما - حذف النون فى قولهم: لا غُلَامَىْ لَكَ، ولايَدَىْ لَكَ ولامُسْلِمِى لَكَ، ونون المثنى وجمع المذكر السالم لاتحذف إلا للإضافة، فدل على أن اللام زائدة(٣).

ثانيهما- أن أباك، وأخاك ، لايكونان بالألف فى حال النصب إلا إذا كانا مضافين، وهما فى ذلك بالألف، فدل على أنهما مضافان،واللام مقحمة(٤).

واعترض ابن الطراوة على ذلك وزعم أن اللام ليست مقحمة، وحمل لَاأَخَا لَكَ ولاَ أَبَا لَكَ على لغة من ألزمهما الألفَ وأعربهما بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاث(٥).

---

(١) شرح المفصل ١٠٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٨/٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٢٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢.

(٥) هذه لغة بعض قبائل العرب فى أبٍ وأخٍ وحَمٍ وفى المثنى نسبها الكسائى إلى بِلْحارث ، وزيد ، وخثعم ، وهمدان ، ونسبها أبو الخطاب الأخفش لكنانة ، ونسبها بعضهم إلى بِلْعَنْبَر، وبِلْهَجِيم ، وبطون من ربيعة (شرح العينى لشواهد شروح الألفية بهامش الأشمونى ٣٨/١ ، ط/عيسى الحلبى).

وهذا الاعتراض مردود بأنه لو كان الأمر كما قال لما قالت جميع العرب:لَا أبَا لَكَ بالألف، والعرب قاطبة تقوله ، وهو إنما حَمَلَ ذلك على لغة بعض العرب، فلو كان كما قال ، لكان ذلك خاصا بأصحاب هذه اللغة، ولكن العرب جميعاً ينطقون بها بالألف، فدل على أنه مضاف، وأن اللام مقحمة(١).

والغرض من إقْحَامِ اللام ههنا تأكيد الإضافة، وخصت اللام دون غيرها من حروف الإضافة ؛ لأن الإضافة فى مثل ذلك بمعنى اللام وإن لم تكمن اللام موجودة؛ فقولك أبوك معناه أَبٌ لَكَ، فإذا أَتَيْتَ بها مُقْحَمَةً كانت مُؤَكِّدَةً(٢).

## هل يجوز الفصل بين المنفى بلا وما أضيف إليه مع اللام المقحمة؟

هذا موضع الخلاف بين الخليل ويونس ذكر ذلك سيبويه فقال: «وتقول: لايَدَيْنِ بِهَا لَكَ ، ولايَدَيْنِ الْيَوْمَ لَكَ، إثبات النون أحسن ، وهو الوجه، وذلك أنك إذا قلت: لَايَدَىْ لَكَ، ولَا أَبَا لَكَ، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شىء،نحو : لَامِثْلَ زَيْدٍ ، فكما قَبُحَ أن تقول : لَامِثْلَ بها زيدٍ ، فتفصل، قبح أن تقول: لايَدَىْ بِهَا لَكَ ، ولكن تقول : لَايَدَيْنِ بِهَا لَكَ ، ولَا أَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ ، كأنك قلت: لايدين بهاولاأبَيَوْمَ الجمعة، ثم جعلت لك خَبَراً فِراراً من القبح...

وإنما اخْتِيرَ الْوَجْهُ الذى تُثْبَتُ فيه النون فى هذا الباب كما اخْتِيرَ فى «كَمْ» إذا قلت : كم بها رجلا مصاباً ، وأنت تخبر ، لُغَةُ مَنْ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٦ .

(٢) ابن يعيش ٢/١٠٦.

ينصب بها[١] ؛ لئلا يُفْصَلَ بين الجارِّ والمجرور ، ومن قال: كَمْ بها رَجُلٍ مُصَابٍ، فَلَمْ يُبَالِ الْقُبْحَ قال: لاَيَدَىْ بِهَا لَكَ، ولا أَخَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ، ولَا أَخَا فَاعْلَمْ لَكَ.

والجر فى: كم بها رجلٍ مصابٍ، وترك النون فى : لَايَدَىْ بِهَا لَكَ، قَوْلُ يونس، واحتج بأن الكلام لايستغنى إذا قلت: كم بها رجل.

والذى يستغنى به الكلام ومالا يستغنى به قُبْحُهُمَا واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجارِّ والمجرور...

وإثبات النون[٢] قول الخليل رحمه الله»[٣]

## * التعليق *[٤]

واضح من عبارة سيبويه اختلاف الخليل ويونس فى حذف نون المثنى والجمع المنفيين بلا «النافية للجنس» وإثباتِها ، وذلك فى حال الفصل بينهما وبين ما أضيفا إليه مع إقحام اللام، ويلحق بذلك أيضا إثباتُ الألفِ فى الأبِ والأخِ وحذفُها :

---

(١) يعنى إذا فَصَلْتَ بين كم الخبرية وتمييزها فإنك تعدل عن الجر إلى النصب حملاً على كم الاستفهامية وذلك فِرَارًا من الفصل بين الجار والمجرور وما فى ذلك من قبح.

(٢) يعنى إثبات النون فى لايَدَيْنِ بِهَا لَكَ، ويُفْهَمُ منه أيضا أن حذف الألف فى: «لَا أَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ» قول الخليل كذلك؛ لإن إثباتَ النون ، وحذفَ الألف إنما يكونان عند عدم الإضافة.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٩ - ٣٨١ بتصرف .

(٤) ينظر لذلك: المقتضب ٤/٣٧٦ ، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى ٢/٢٧ - ٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٧ - ١٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٧- ٢٧٨.

فيونس يذهب إلى حَذْفِ النون من المثنى ، وإثباتِ الألف فى الأخ والأب، فيقول: لايَدَىْ بِهالَكَ ، ولاَ أخَا يَوْمَ الجمعة لك.

والخليل يذهب إلى إثباتِ النون وحَذْفِ الألف ، فيقول: لايَدَيْنِ بهالَكَ، ولا أَخَ يوْمَ الجمعة لَكَ.

وهذا إنما هو ثَمَرَةُ الخلاف بينهما فى إجازة الفصل بين المنفىّ «بلا» وما أضيف إليه مع إقحام اللام:

أما الخليل فإنه لايجيز الفصل بين المنفى بلا وما أضيف إليه مع وجود اللام المقحمة؛ وذلك لأن اللام كأنها لم تذكر ، فالاسم كأنه متصل بالمضاف إليه ليس بينهما حاجز، وذلك كقولهم: لا مِثْلَ زَيْدٍ، فكما يقبح أن تقول : لا مِثْل بِهَا زَيْـــدٍ ، يقبح أن تقول: لَا أَبَا فيها لَكَ[1] ، بل هذا أقبح لأنه فصل بشيئين: «فيها» و «اللام»[2] .

ونظير ذلك فى الفرار من الفصل بين الجار والمجرور أنك إذا فصلت بين «كَم» الخبرية وتمييزها بشىءعدلت به من الجر إلى النصب، وإن كانت لغة الجر مع غير الفصل أكثر ، ولكن عدلت إلى النصب فقلت: كم بها رجلا مصابا ، فرارا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه[2].

ويترتب على قول الخليل هذا إذا وجد الفاصل[3] الخروجُ من الإضافة إلى الإفـراد؛ وذلك بالبناء بدلا من الإعـراب، وبإثبـات النون فى المثنى والجمع وحذف الألف من أبٍ وأخٍ ، فيقال: لايَدَيْنِ بها لك، ولا أَبَ فيها لَكَ،

---

(١) ابن يعيش ١٠٧/٢.

(٢) هذا رأى أبى على الفارسى فى التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦/٢حيث قال: «هذا عندى أقبح لاجتماع الفصل بـ «بها وباللام» يعنى فى قولهم: لايَدَىْ بِهَالَكَ.

(٣) أى:الفاصل بين اسم«لا»وما اعتقد إضافته إليه.

ولاتقول على هذا: لاَيَدَىْ بِهَالَكَ، ولا تقول: لاَ أَبَاَ فِيهَا لَكَ؛ لأن حذف النون من التثنية، وإثبات الألف فى الأب يؤذنان بإرادة الإضافة - كما تبين من قبل[١] ، والفصل يُبْطِلُ إِرَادَةَ الإضافة[٢].

وأما يونس فإنه يجيز الفصل بين المنفىّ بلا وما أضيف إليه مع إقحام اللام، وذلك بالظرف أو الجار والمجرور، ولَايَسْتَقْبِحُ ذلك ، خاصة إذا كان الظرف أو الجار والمجرور ناقصاً لايتم الكلام به نحو : لاَيَدَىْ بِهَا لَكَ، فهذا إنما جاز الفصل به لأن الجار والمجرور فى هذا الموضع لم يتم به الكلام ولم يَسْتَغْنِ بِهِ[٣].

وَرَدَّ سيبويه احتجاجَ يونس بأنه ليس العبرةَ فيما يُفْصَلُ بِهِ بين المضاف والمضافِ إليه تمامُ الكلام ونقصانُه عن التمام؛ وإنما العبرةُ فى قبح ذلك أَنْ يُفْصَلَ بين الاسمين بما ليس منهما، فإذا فَصَلْتَ بكلام تام فقد فصلت بما ليس منهما.

وكذلك إذا فَصَلْتَ بكلام غير تام فقد فصلت بما ليس منهما، فالتمامُ والنقصانُ فى القبح سواءٌ[٤].

ويترتب على قول يونس هذا حذفُ النونِ من المثنى ، وإثباتُ الألفِ فى الأب والأخ ؛ لأن الإضافة مُعْتَبَرَةٌ عنده مع الفاصل وعلى هذا يكون المنفى «بلا» معربا نَصْباً بالياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، وبالألفِ فى الأبِ والأخِ فيقال : لا غُلاَمَىْ فيها لك ولا أبَا يَوْمَ الجُمُعَةِ لَكَ.

والله أعلم،،

---

(١) حيث ذكرنا ذلك فى بيان وَجْهَىِ استعمال المثنى والجمع والأب والأخ مع «لا» فى صدر هذه المسألة.

(٢) ابن يعيش ١٠٨/٢.

(٣) ابن يعيش ١٠٨/٢.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسى ٢٨/٢.

## المسألة السادسة

## «حكم «لا» إذا دخلت عليها ألف الاستفهام»

قال سيبويه: «واعلم أن «لا» فى الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت فى الخبر ...

واعلم أن «لا» إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنى عملت فيما بعدها فنصبته ، ولايحسن لها أن تعمل فى هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه فى الخبر ، وتسقط النون والتنوين فى التمنى كما سقطا فى الخبر، فمن ذلك: أَلَا غُلَامَ لِى ، ... ومن ذلك : أَلَا أَبَالِى[1] ، وأَلَا غُلَامَىْ لِى ...

وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ... يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تُبِيتُ[2]

---

(١) التمثيل بـ «أَلَا أَبَالِى» لايستقيم وماذكر فى المسألة السابقة من أن هذا الأسلوب معتبر فيه الإضافة وأن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، لأنه قد أضاف «أب» إلى يا ء المتكلم، وإذا أضيفت «أب» إلى يا ء المتكلم لم يكن نصبها بالألف ، وإنما بحركة مقدرة والصواب التمثيل بـ «أَلَا أَبَاكَ» ونحوه مِمَّا الإضافة فيه إلى غير يا ء المتكلم حتى يكون لإثبات الألف فى «أَبَا» وجه.

(٢) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن قنعاس المذحجى، وهو من شواهد: الأصول لابن السراج ٣٩٨/١ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٠ ، ومغنى اللبيب ٦٩/١ ، ٢٥٥ ، ٢/ ٦٠٠، وخزانة الأدب ٥١/٣ ، ٨٩/٤، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢٦٨ ، ١٩٣/١١ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٩٤/٢.

اللغة: المحصّلة : التى تحصل تراب المعدن كناية عن يُسْرِ الْمَهْر، وتُبِيتُ: تجعل لى بيتا عن طريق الزواج الشاهد: نصب «رجلا» مع التنوين بعد «لا» المسبوقة بهمزة الاستفهام ، فخَرَّجَه الخليل على إضمار فعل، وخَرَّجَه يونس على الضرورة، وسيجىء ذلك مفصلا.

فزْعم أنه ليس على التمنى ، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فَهَلاَّ خيرا من ذلك،كأنه قال: أَلاَ تُرُونِى رَجُلًا جزاه الله خيرا.

فأما يـــــــــونس فزعم أنه نَوَّنَ مضطرا(١)

* التعليق *

إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس فإمَّا أن تكون «لا» باقية على حالها من النفى كما كانت قبل دخول الهمزة ، وإمَّا أن يدخلها معنى التمنى أو التحضيض.

فإن كانت باقية على بابها من النفى كانت فى العمل بمنزلتها قبل دخول همزة الاستفهام عليها فى جميع أحوالها من حيث البناء والإعراب والإتباع، تقول: أَلاَ رَجُلَ فى الدار؟ كما كنت تقول فى الخبر: لَا رَجُلَ فى الدار، ومن كان يقول فى الخبر: لا رَجُلَ فى الدار ولا امرأةَ، بالبناء على الفتح مع تكرار لا معطوفة، قال فى الاستفهام: أَلاَ رَجُلَ ولَا امْرَأَةَ؟

ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

أَلاَ طِعَانَ وَلاَفُرْسَانَ عَادِيَةً  إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ(٢)

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٦-٣٠٩ بتصرف.

(٢) البيت من البسيط وهو فى ديوان حسان ص١٧٩ هامشياً. بتحقيق د/ سيد حنفى حسنين ، ط/ دار المعارف،وهو من شواهد الكتاب ٢/٣٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٠ ، وشرح الأشمونى ١/٢٦٥ ، والعينى بحاشية الأشمونى مع الصبان ٢/٣٦٢.

والمعنى أنهم أهل حِرْص على الطعام ، وتَجَمُّعٍ حول التنانير لملأ الأمعاء، وليس لديهم طِعَانٌ ولافُرْسَانٌ يُعدون على أعدائهم ، فليسوا بأهل حرب وإنما هم أهل أكل كثير. والشاهد : بناء اسم لا على الفتح مع دخول همزة الاستفهام عليها لبقائها على معنى النفى.

ومن قال: لا غلامٌ ولاجاريةٌ بالرفع، قال فى الاستفهام : أَلاَ غلامٌ و لا جاريةٌ.

ومن قال: لارجلَ ظريفًا فى الدار بتنوين الصفة، قال فى الاستفهام: أَلاَ رَجُلَ ظريفًا فى الدار؟ ومن لم ينون الصفة فى الخبر لم ينونها فى الاستفهام، وهكذا فى جميع الأحوال إن كانت «لا» باقية على معنى النفى(١).

وإن دخلها معنى التحضيض بطل عملها ولزم تنوين الاسم بعدها إن كان مما ينون؛ لأن حروف التحضيض لايليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمرا ، فيكون بعدها معربا على حسب مايقتضيه ذلك الفعل من الإعراب(٢) وحمل على هذا قول الشاعر:

* أَلاَ رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا *(٣)

وإن دخلها مع همزة الاستفهام معنى التمنى فلا خلاف فى اسم «لا» أنه مبنى وإنما الخلاف فى الخبر والتابع ، وذلك على مذهبين:

أحدهما - مذهب الخليل وسيبويه والنحويين جميعاً إلا المازنىَّ والمبردَ، وهو ألاَّ يُجْعَلَ لها خبرٌ؛ لأن الأسلوب قد دخله معنى التمنى وصار مستغنيا، فـ «أَلاَ» بمعنى أتمنى فلا خبر لها.

---

(١) ينظر لذلك : الكتاب ٢/٣٠٦ - ٣٠٧ ، والمقتضب للمبرد ٤/٣٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٩.

(٢) ابن يعيش ٨/١٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٩.

(٣) سبق تخريج البيت وسيأتى الخلاف فى توجيه النصب مع التنوين فيه بين الخليل ويونس.

وكذلك لايُتْبَعُ الاسم على الموضع؛ لأنه لايُتَصَوَّرُ أن يُلْحَظَ فيها مع اسمها معنى الابتداء، إذ لايتصور أن يوجد مبتدأ دون خبر،كما أن «أَلَا» هذه بمنزلة «لَيْتَ» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها (١) ، وإنما يكون الإتباع على اللفظ نصبا بتنوين ، أو دون تنوين.

فيقال : ألا ماءَ ولَبَنًا ، وألا ماءَ باردَ.

فلا يتبع بالرفع؛ إذ لاموضع لـ «لَا» مع اسمها فى هذا الأسلوب،قال سيبويه: « ولايكون الرفع فى هذا الموضع ؛ لأنه ليس بجواب لقوله: أَذَا عِنْدَكَ أَمْ ذَا؟ وليس فى ذا الموضع معنى (لَيْسَ) .» (٢) .

ثم قال: « ومن قال : لاغلامَ أَفْضَلُ منك ، لم يقل فى ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصب، لأنه دخل فيه معنى التمنى ، وصار مستغنيا عن الخبر ، كاستغناء اللَّهُمَّ غُلامًا ، ومعناه: اللَّهُمَّ هَبْ لِى غُلَامًا.» (٣)

ثانيهما- مذهب المازنى-ووافقه المبرد فى نقده لكتاب سيبويه- وهو أنه يَجْعَلُ لِـ «لا» خَبَرًا ، ويجيز الإتباع على موضعها مع اسمها،واحتجَّ لذلك بأن الاسم بُنِىَ بعدها مع دخول الهمزة ، كما كان يبنى قبل دخولها، فكما جرت «لا» مع الهمزة مجراها قبل الهمزة فى بناء الاسم بعدها، فكذلك تجرى مجراها فى جميع الوجوه من حيث الإخبارُ والإتباعُ على المحل (٤).

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٩ ، وشرح الأشمونى ١/٢٦٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٩.

(٣) السابق نفسه.

(٤) المقتضب ٤/٣٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٩ ، وشرح الأشمونى ١/٢٦٧.

وقد رد ابن عصفور مذهب المازنى بوجهين : السماع ، والقياس.

قال: «أما السماع فلم يسمع من العرب: ألا رَجُلَ أفضلُ من زيد برفع «أفضل» فلو كان لها خبر لَسُمِعَ ولو فى بعض المواضع، ولو كان للاسم بعدها موضع لَرُفِعَتْ صفتُه فى بعض المواضع.

وأما القياس فإن الهمزة لايخلو أن تقدِّرَها داخلةً على «لَا» وحدها، أو على الجملة.

فإن قدَّرْتَهَا داخلةً على الجملة لم يجز ذلك لأنا لم نجد جملة يدخلها بجملتها معنى التمنى...

وإن قدَّرْتَهَا داخلةً على «لا» وحدها وحَدَثَ فيها معنى التمنى ، لم تحتج إلى خبر ؛ لأن المراد التمنى نفسه(١).

هذا الخلاف فى الإخبار عن «لا» وإتباع اسمِها إذا دخلتها همزة الاستفهام على معنى التمنى، أما اسمها فلا خلاف فيه أنه مبنى معها على كلا المذهبين، وإذا كان الأمر كذلك فقد أشكل الأمر فى قول الشاعر:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا  يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ(٢)

بنصب رجل مع التنوين، فقد اختلف الخليل ويونس فى توجيه ذلك:

أما الخليل فحمله على أن «لا» دخلها معنى التحضيض بدخول همزة الاستفهام عليها فبطل عملها والاسم بعدها منصوب بفعل مضمر تقديره : «ألا تُرُونَنِى رجلا» ، لأن أدوات التحضيض مختصة بالدخول على الأفعال كما سبق.

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٧٩ - ٢٨٠ بتصرف.

(٢) سبق تخريج البيت فى صدر هذه المسألة.

وأما يونس فذهب إلا أن «لا» ههنا مع دخول همزة الاستفهام بمعنى التمني، وعليه «فرجلاً» عنده اسم «لا» مبنى على الفتح كما هو مقرر في معنى التمنى عند الجميع إلا أنه نون للضرورة، فتنوينه عند يونس ليس تنوين إعراب وإنما هو اضطرار.

وما ذهب إليه يونس ضعيف؛ لأنه لاضرورة ههنا [١] ، لإمكان رفعه. على الابتداء، والذى سوغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على الاستفهام فتخصص به، وقد روى الرفع فى رجل ابن فارس فى مقاييس اللغة[٢] .

وروى أيضا بجر «رجل» على تقدير «ألا من رجل»[٣] فلا ضرورة إذن، هذا مع إمكان حمل النصب على وجه آخر كثير الاستعمال فى اللغة وهو النصب بمحذوف على شريطة التفسير، ويكون التقدير: ألا جزى الله رجلا جزاه الله خيراً[٤].

فعلى ذلك يخرج أسلوب «ألا» من معنى التمنى ..

والله أعلم ،،

---

(١) يعيش ٢/١٠٢.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٦٨ تحقيق / عبد السلام هارون ط/ ١٣٦٦هـ.

(٣) مغنى اللبيب ١/٢٥٥ . وشرح العينى بهامش الأشمونى ١/٢٦٨ ط / عيسى الباب الحبلى ...

(٤) مغنى اللبيب ١/٦٩.

## المسألة السابعة

## الخلاف فى توجيه الضم فى «أىّ» مع استحقاقها النصب

قال سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أفضل؟ فقال : القياس النصب....

وزعم الخليل أن أَيُّهُم إنما وقع فى اضرب أَيُّهُمْ أفضلُ، على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذى يقال له : أَيُّهُمْ أفضل....

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسولُ الله... وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز فى شعر أوفى اضطرار ، ولو ساغ هذا فى الأسماء[1] لجاز أن تقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ تريد : الذى يقال له:الفاسقُ الخبيثُ.

وأما قول يونس فلا يشبه أشهد إنك لمنطلق.»[2]

### * التعليق * [3]

تأتى «أىّ» الموصولة على أربع صور تكون معربة فى ثلاث منها باتفاق، واخْتُلِفَ فى الرابعةفقيل بإعرابها وقيل ببنائها.

أماالصور المتفق على إعراب «أىّ» فيها فهى[4]:

---

(١) المناسب أن يقول : « ولو ساغ هذا فى الاتساع» لأنه فى معرض الحديث عن شىء لايجوز إلا فى الشعر والاضطرار.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٨ - ٤٠١ بتصرف .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢/٧٠٩ ومابعدهاوابن يعيش ٣/١٤٥-١٤٦ ، والتصريح ١/ ١٣٦ ، وهمع الهوامع ١/٣١٢ - ٣١٣ بتحقيق ، عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم.

(٤) همع الهوامع ١/٣١٣.

١- أن تضاف «أى» ويذكر عائدها ، تقول: جاءنى أيهم هو فاهم ورأيت أيهم هو فاهم ، ومررت بأيهم هو فاهم.

٢- أن لا تضاف. ويذكر عائدها، تقول: اضرب أيا هو قائم ، وامرز بأى هو قائم.

٣- أن لاتضاف ولايذكر عائدها نحو: اضرب أيا قائم، وامرر بأى قائم

وأما الصورة المختلف فيها فى إعراب «أى» وبنائها ، فهى أن تضاف ولايذكر عائدها ، وذلك كما فى قول الله تعالى: «ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا»[١] حيث اختلف العلماء فى «أى» على هذه الصورة.

فذهب البصريون إلا الخليل ويونس والأخفش والزجاج إلى أن «أى» فى هذه الحالة تكون مبنية.

وذهب الكوفيون والخليل ويونس والأخفش والزجاج من البصريين إلى أن «أى» فى هذه الحالة معربة، كما كانت معربة فى الصور الثلاث الأخر ، فهى عند هؤلاء معربة مطلقا فى صورها الأربع[٢].

فقد تبين من هذا الاختلاف أن الخليل ويونس متفقان على أن «أى» معربة حيث وافقا الكوفيين فى ذلك، وإنما الخلاف بين الخليل ويونس فى توجيه ماورد بضم أى مع استحقاقها النصب فمن ذلك قولهم: اضرب أيهم أفضل.

وقول الله تعالى: «ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتبا» فى القراءة المشهورة بالضم[٣].

---

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) الإنصاف ٢/ ٧١٠ ، والتصريح ١/١٣٦.

(٣) هى قراءة الجمهور ، وقرأ هارون ، ومعاذ الهواء ، وطلحة بن مصرف بنصب «أيهم» (ينظر القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٨٦، ومشكل اعراب القرآن لمكى ابن أبى طالب ٢/٤٥٨ ، والبحر المحيط ٦/٢٠٩).

حيث وجه الخليل ذلك على الحكاية فيكون ذلك على معنى: اضرب الذى يقال له : أيُّهُمْ أفضلُ[١]؛ وثم لننزعن من كل فريق تشايعوا الذى يقال فيه: أَيُّهُمْ أشد[٢].

وأما يونس فَخَرَّجَ ذلك على تعليق الفعل عن العمل ووجه تعليقه عن العمل مع كونه غَيْرَ قَلْبِىّ إمَّا أنه لايشترط كَوْنَ الفعل المعلق قلبيا[٣]، وإما أن المعنى فى الآية : لننزعن من كل قوم تشايعوا فنظروا أَيُّهُمْ أشد» والنظر من أفعال القلوب ، فجاز تعليقه[٤] ، كما عُلِّق الفعل فى: أشهد إنك لمنطلق، وسيبويه رَدَّ كِلَا التوجيهين:-

فقال عن توجيه الخليل: «وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأولُ بعيدٌ، إنما يجوز فى شعر أو اضطرار ، ولو ساغ هذا فى الأسماء[٥] لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ، تريد: الذى يقال له: الفاسقُ الخبيثُ[٦].

وقال عن توجيه يونس بتعليق الفعل:« وأما قول يونس فلا يشبه أشهد إنَّك لمنطلق ، وسترى بيان ذلك فى باب إنَّ وأَنَّ إنْ شاءَ اللهُ»[٧].

وبيان ذلك أن الفعل «أشهد» إنما عُلِّق عن العمل فى «إنَّك لمنطلق» لوجود اللام فى الخبر ، وذلك يوجب أن تكون «إنَّ» مكسورة الهمزة؛ لأن

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٩ .

(٢) ابن يعيش ٣/١٤٦.

(٣) ابن يعيش ٣/١٤٦.

(٤) الإنصاف ٢/٧١٤.

(٥) المناسب أن يقول : « ولو ساغ هذا فى الاتساع» لأنه فى معرض الحديث عن شىء لايجوز إلا فى الشعر والاضطرار.

(٦) الكتاب ٢/٤٠١.

(٧) الكتاب ٢/٤٠١.

اللام لاتدخل فى خبر المفتوحة الهمزة ، و«إن» المكسورة الهمزة لايعمل فيها شئ لأنها لاتكون إلا ابتداء، وتكون أشهد بمنزلة القسم، وقد بين ذلك سيبويه فى أحد أبواب «إن»، فقال: «تقول: أشهد إنك لمنطلق، فأشهد بمنزلة قوله: والله إنه لذاهب ، وإن غير عاملة فيها أشهد، لأن هذه اللام لاتلحق أبدا إلا فى الابتداء»(١).

فقد تبين بذلك أن قولهم: اضرب أيهم أفضل، وقوله «لننزعن.. أيهم أشد» ليس على التعليق؛ لأن ذلك لايشبه: أشهد إنك؛ لرسول الله، ولا أشهد إنك لمنطلق ، كما سبق.

وسيبويه يرى أن «أى» إذا أضيف وحذف عائدها تكون مبنية كما ذهب إلى ذلك البصريون إلا الخليل ويونس والأخفش، والزجاج.

قال سيبويه: «وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة فى «الآن» حين قالوا من الآن إلى غد ، ففعلوا ذلك بأيهم»(٢).

والله أعلم،،

---

(١) الكتاب ٣/١٤٦.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

## المسألة الثامنة

## «العطف على التوهم»

ذكر سيبويه هذا الخلاف فى باب أَوْ، ونصب المضارع بعدها على إضمار «أنْ»[1] حيث قال:«وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا  أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[2]

فقال: الكلام ههنا على قولك : يكونُ كذا أو يكونُ كذا، لَمَّا كان موضعها لو قال فيه:أتركسبون لم يُنْقَضِ المعنى، صار بمنزلة قولك: وَلَاسَابِقٍ شيئاً.

وأما يونس فقال: أَرْفَعُهُ على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون...

وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قوله زهير:

---

(١) الكتاب ٣/٤٦ - ٥١.

(٢) البيت من البسيط، وهو فى ديوان الأعشى ص٦٣ شرح الدكتور/ محمد محمد حسين ، القاهرة ١٩٥٠م ، وهو من شواهد التعليقة على كتاب سيبويه للفارسى ١٦٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١ ، ومغنى اللبيب/٧٧٣ تحقيق د/ مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٤، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٩٦٥/٢، ٩٦٨ ، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزى ص ٤٤٥ ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ط/ منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت برواية:

قَالُوا: الطِّرَادَ ، فقلنا : تِلْكَ عادتنا  أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

ورواية الديوان: «قَالُوا الرُّكُوبَ»..

وعلى هاتين الروايتين لا إشكال ، ولاشاهد على مانحن بصدده إنما الإشكال فى رواية: « إِنْ تَرْكَبُوا » . حيث عطف « أَوْ تَنْزِلُونَ» على «تَرْكَبُوا» المجزوم بالرفع، وسيأتى بيان الخلاف فى تخريج ذلك بين الخليل ويونس .

بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى  وَلَاسَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[1]

والإشراك على هذا التوهم بعيدٌ كبعد «ولاسابقٍ شيئا». ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان فى الفاء والواو[2]

## * التعليق *[3]

قد يلتبس فى الذهن العطف على الموضع بالعطف على التوهم، وقد عقدت لتوضيح ذلك موازنة بينهما فى رسالتى للدكتوراه[4] وفصلت القول فى ذلك هناك فذكرت الشروط والمواضع لكل قسم منهما، وإليك الفرق بينهما بإيجاز.

أما العطف على الموضع فصورته أن يكون المعطوف عليه فيه خارجاً عن إعرابه الأصلى إلى إعراب لفظى، ثم يعطف على إعرابه الأصلى

---

(١) البيت من الطويل، وهو فى ديوان زهير ص١٠٧ برواية:«ولا سابقًا» بالنصب وهو من شواهد الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١/١ ، وابن يعيش ٦٩/٨.

والشاهد فيه عطف «سابقٍ» بالجر على «مُدْرِكَ» بالنصب على توهم دخول حرف الجر عليه ، لكونه خَبَرَ ليس .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠ - ٥١ بتصرف.

(٣) ينظر لذلك : التعليقة على كتاب سيبويه للفارسى ١٦٦/٢ - ١٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١ ، ومغنى اللبيب/٧٧٣ (مازن المبارك) وهمع الهوامع ٦٠/٢.

(٤) بعنوان : «أثر كتاب سيبويه لدى الأندلسيين والمغاربة على ضوء دراسة آثاره فى شكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب» فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة، وينظر تفصيل ذلك فيها من ص ٥٢٧ - ٥٣٦.

المتروك كأن يجئ خبر «ليس» مجرورا بالباء الزائدة ، ثم يعطف عليه بالنصب ، نحو: ليس محمد بقائمٍ ولا قاعدًا[١].

وأما العطف على التوهم ، فإن المعطوف عليه فيه يكون على إعرابه الأصلى ، ثم يُتَوَهَّمُ أنه خرج عن هذا الإعراب، فيعطف على غير أصله الظاهر [٢] وذلك كما فى قول زهير:

بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى  وَلَاسَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[٣]

حيث عطف «سابقٍ» بالجر على خبر ليس المنصوب «مُدْرِكَ» على توهم دخول الباء عليه، وذلك لكثرة دخول الباء ههنا.

هذا ، وقد حُمِلَ على العطف على التوهم قولُ الأعشى:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا  أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[٤]

حيث عطف «تنزلون» بالرفع على: «تركبوا» المجزوم»وهذا التوجيه قولُ الخليل حيث ذهب إلى أنه حُمِلَ على المعنى، وأنه إنما جعل الخبر كأنه فى موقع الاستفهام، فكأنه قال: أتركبون أو تنزلون،ولولا ذلك لم يجز عطف مرفوع على مجزوم[٥]، فعطف على المعنى وإن لم يكن فى اللفظ مايُجَوِّزُ الرفعَ ويطلبه[٦] .

---

(١) رسالتى للدكتوراه ص ٥٢٧.

(٢) السابق ص ٥٣١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) التعليقة للفارسى ١٦٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١.

قال الفارسى: «وإنما جاز أن يَنْوِىَ بالجزاء الاستفهام[١] لأنه غير واجب، كما أن الاستفهام غير واجب[٢] وأن الاستفهام قد يُجَابُ كما يُجَابُ الشرط»[٣].

وأما يونس فقد حمل الرفع فى ذلك على قطع الكلام، وابتداء كلام جديد، كأنه قال: أو أنتم تنزلون.

وقد استبعد سيبويه قولَ الخليل، وجعل قول يونس أسهل منه؛ لأن فى قول الخليل جَعْلَ الجزاءِ فى موقع الاستفهام، والجزاء لايقع موقع الاستفهام، وإنما تقع حروفُ الاستفهام موقعَ حروف الجزاء فيجازى بها نحو: «أَيْنَ» فى قوله الشاعر:

أَيْنَ تَسْلُكْ بِنَا الْعُدَاةُ نَجِدْنَا  نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاَقِى[٤]

حيث اسْتُعْمِلَتْ «أين» فى الجزاء وجُزِمَ بها الفعل، وأصلها أن تكون للاستفهام، أما حروف الجزاء فلا يستفهم بها[٥]؛ ولذا كان توهمُ جَعْلِ الجزاءِ فى موضع الاستفهام - فى البيت مَحَلِّ الخلاف- بعيداً.

وأما قول يونس فأقرب وأسهل لأن تقدير الابتداء أسهل وأفضل من العطف على التوهم. **والله أعلم،،**

---

(١) أى يُقدَّر قولُه: «إِنْ تَرْكَبُوا» بـ قوله: «أَتَرْكَبُونَ».

(٢) أى غير خبر وإنما هما إنشاء.

(٣) التعليقة ٢/١٦٧.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لابن همام السلولى، وهو من شواهد الكتاب ٣/٥٨، والتعليقة ٢/١٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٥، ٧/٤٥.
وفى البيت روايتان أخريان هما: "«أَيْنَ تَضْرِبْ» و «أَيْنَ تَصْرِفْ» فى موضع «أَيْنَ تَسْلُكْ».
وهو مسوق لبيان أنَّ «أَيْنَ» الموضوعةَ فى الأصل للاستفهام تَقَعُ موقعَ الجزاء.

(٥) التعليقة ٢/١٦٧.

# المسألة التاسعة

## الخلاف فى صرف قُدَّام ومنع صرفه

قال سيبويه: « .. وكذلك مِنْ أمامٍ ومِنْ قُدَّامٍ، ومن وراءٍ ،ومن قُبُلٍ ، ومن دُبُرٍ. وزعم الخليل أنهن نكرات كقول أبى النجم. :

* يَأْتِى لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ *(١)

وزعم أنهن نكرات إذا لم يُضَفْنَ إلى معرفة، كما يكونأَيْمُنُ وأَشْمُل نكرة.

وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه، ويجعلونه كقولك من يَمْنَةٍ وشَأْمَةٍ...

وأما يونس فكان يقول: مِنْ قُدَّامَ، ويجعلها معرفة ، وزعم أنه منعه من الصرف أنها مؤنثة...

وهذا مذهب ، إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب.(٢)

### * التعليق * (٣)

قُدَّام ووَرَاء لايستعملان إلا ظرفين، أو مخفوضين بِمن ، وقد اخْتَلَفَ الخليل ويونس فى صرفهماومنع صرفهما :

---

(١) هذا بيت من الرجز، وهو من شواهد المنصف لابن جنى ١/ ٦١ ، والخصائص ٢/ ١٣٠ ، ٣/ ٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ، ٢/ ٥٣١.

والشاهد فيه جَعْلُ «أَيْمُن» و «أَشْمُل» نكرتين، ولذا صُرِفَا.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٩٠ - ٢٩١ بتصرف.

(٣) ينظر لذلك شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٣ ، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٥٠٥ ، ٢/ ٨٨٠.

أما الخليل فإنه يصرفهمالأنهما عنده من النكرات إذا لم يُضَافا إلى معرفة.

وأما يونس فإنه يمنع قُدَّام من الصرف للتعريف والتأنيث ، أما وجه التعريف فكونه علما على هذه الجهة ، وأنه لاينفك منه شئ أن يكون قُدَّامَ واحدٍ(١)، ووجه التأنيث عنده أنهم يقولون فى تصغيره قُدَيَّدِيمَة بتاء التأنيث(٢) ، ومن المعلوم أن المؤنث الخالى من التاء إذا صُغِّر لحقته التاء(٣).

وهذا الذى ذهب إليه يونس وِجْهَةُ نَظَرٍ إلا أن الذى عليه العرب موافق لما ذهب إليه الخليل من الصرف، قال سيبويه: « وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه ، ويجعلونه كقولك : من يَمْنَةٍ وشَأْمَةٍ»(٤).

ثم قال عن مذهب يونس فى منع الصرف : «وهذا مَذْهَبٌ إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب»(٥). والله أعلم،،

---

(١) ومثل ذلك خَلْف ووَرَاء لاينفك عنهماشئ (ينظر ابن يعيش ٢/٤٣).

(٢) الكتاب ٣/٢٦٧.

(٣) قد يُعْتَرَضُ على ذلك بأن ذلك خاص بالمؤنث الثلاثى كأُذُن وعَيْن ، فكيف جاز دخول التاء فى تصغير قدام وهى أكثر من ثلاثة ، فالجواب عن ذلك: أن الأسماء المؤنثة الزائدة على الثلاثة يُعْرَفُ تأنيثُها من فعلها فيقال: لَسَعَت العقربُ وطارت العُقَاب، فَاسْتُغْنِىَ بذلك عن لحاق التاء بالتصغير ، أما الظروف فلا تسند إليها الأفعالُ ولايُخْبَرُ عنها بأشياء تدل على تأنيثها ، فلو لم يلحقوا بها تاء التأنيث فى التصغير لم يكن على تأنيثها دلالة (الكتاب ٣/٢٦٧ ، وينظر هذا نقلا عن شرح السيرافى لكتاب سيبويه ، وشرح الشافية لنقرة كار ص٥٨-٥٩ فى المجلد الثانى من مجموعة شروح الشافية . ط/ عالم الكتب بيروت).

(٤) الكتاب ٣/ ٢٩٠.

(٥) السابق ٣/٢٩١.

# المسألة العاشرة

## الخلاف فى صرف غدوة وبكرة ومنع صرفهما

قال سيبويه: «اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين....

وزعم يونس عن أبى عمرو، وهو قوله أيضا، وهو القياسى، أنك إذا قلت: لقيته العام الأول، أو يوما من الأيام ، ثم قلت: غدوة أو بكرة ، وأنت تريد المعرفة لم تنون. وكذلك إذا لم تذكر العام الأول، ولم تذكر إلا المعرفة، ولم تقل يوما من الأيام، كأنك قلت: هذا الحين فى جميع هذه الأشياء، فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون، وكذلك تقول العرب...

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: آتيك اليوم غدوة وبكرة، تجعلهما بمنزلة صحوة.

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول: آتيك بكرة، وهو يريد الإتيان فى يومه أو فى غدة، ومثل ذلك قول الله عز وجل: «ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا[1] . هذا قول الخليل [2].

### *التعليق * [3]

اختلف الخليل ويونس فى غدوة وبكرة هل ينصرفان أو يمنعان؟ مذهب الخليل إلى أنه يجوز صرفهما مع كونهما ليوم بعينه فيقول: آتيك

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة مريم.

(٢) الكتاب ٣/٢٩٣ - ٢٩٤ بتصرف.

(٣) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٢٢٠ ، المقتضب ٣/٣٧٩ - ٣٨٠ ، ٤/٣٥٤، والبسيط ٤٨٦/١.

اليوم غُدْوَةَ ، وبُكْرَةَ، فإن لم تكونا ليوم بعينه، تعين صرفهما ، والذى سوغ صَرْفَهُمَا، مع كونهما ليوم بعينه أن لفظهما نكرة فهو فى هذا اليوم وفى غيره واحد، والمبرد وافق الخليلَ فى بكرة فَخَيَّرَ فى جعلها نكرة وفى جعلها معرفة إن كانت ليوم بعينه، قال: «وكلا القولين مذهب، فالقائل فيها مُخَيَّر، أعنى فى جعل بكرة إذا أردت يومك - نكرةً إن شئت ، ومعرفةً إن شئت»[1].

وذهب يونس إلى منع صرفهما وذلك للتعريف والتأنيث ووجه تعريفهما أنهما علمان على هذا الوقت[2] تقول على هذا أتيك غدا بُكْرَةَ وغُدْوَةَ ، وآتيك بُكْرَةَ وغُدْوَةَ، وكذلك إذا أقمتهما مقام الفاعل تقول: سِيرَ عليه بُكْرَةُ يَافَتَى وسِيرَ عَلَيْهِ غُدْوَةُ[3].

وقد رجح سيبويه قولَ يونس وجعله هو القياس، وذلك من قِبَل أن غدوة وبكرة جُعِلَتَا اسمين لهذا الحين[4].

والله أعلم ،،

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٨٠.

(٢) المقتضب ٤/ ٣٥٤.

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٠ ، والمقتضب ٤/ ٣٥٤.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٩٣.

# المسألة الحادية عشرة

## النسب إلى الشبيه بالصحيح

ترجم سيبويه لهذا العنوان بقوله : « هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياءً ، وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واوا ، وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا ، وذلك نحو : ظَبْى ، ورَمْى ، وغَزْو ، ونَحْو...

فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافا : فمن الناس من يقول فى رَمْيَة: رَمْيِىّ ، وفى ظَبْيَة : ظَبْيِىّ، وفى دُمْيَة: دُمْيِىّ ، وفى فِتْيَة : فِتْيِىّ، وهو القياس..

وأما يونس فكان يقول فى ظَبْيَة: ظَبَوِىّ، وفى دُمْيَة : دُمَوِىّ ، وفى فِتْيَة : فِتَوِىّ.

فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفَعِلَة؛ لأن اللفظ بفَعِلَة إذا أَسْكَنْتَ العين وفَعْلَة من بنات الواو سواء[1]...

هذا قول الخليل ، وزعم أن الأول أَقْيَسُهُمَا ، وأَعْرَبُهُمَا،ومثل هذا فى حَىٍّ من العرب ، يقال لهم: بنوزِنْيَة: زِنَوِىّ، وفى البِطْيَة: بِطَوِىّ.

---

(١) هذا افتراض من الخليل ، يريد: أنك لو بَنَيْتَ على وزن «فَعِلَة» بكسر العين مما لامه واو ، لقلبت الواوُ ياءً لكسر ماقبلها ، مثال ذلك فرضاً: غَزِيَة على وزن «فَعِلَة» من الْغَزْو ، والأصل: «غَزِوَة» قلبت الواو ياءً لكسر ماقبلها ، فصارت «غَزِيَة» فلو خففت بإسكان عينها لصارت : «غَزْيَة» ولم تُرَدَّ الياءُ إلى الواو ، مع أن أصلها واو ، فأشبهت بناتِ الياء فى اللفظ فهى كظَبْيَة لفظا ، فلهذا حملها يونس على ذوات الياء فى النسب : بفتح العين ورد الياء إلى الواو.

وقال[١] : لا أقول فى غزوة إلا عزوي؛ لأن ذا لايشبه آخره آخر فعل إذا أسكنت عينها، ولاتقول فى غدوة إلا غدوي؛ لأنه لايشبه فعله ولافعلة ، ولا يكون فعلة ، ولافعلة من بنات الواو هكذا[٢].

ولاتقول فى عرو لاعروى...

ويقوى أنت الواوات لاتغير قولهم فى بنى جروة ، وهم حى من العرب: جروى.

وأما يونس فجعل بنات الياء فى ذلك وبنات الواو سواء ، ويقول فى عروة: عزوى، وقولنا: عروى»[٣].

## *التعليق*

كل اسم آخره ياء أو واو قبلهما ساكن فهو شبيه بالصحيح ، ووجه شبهه بالصحيح أنه يعرب مثله بالحركات الظاهرة فى جميع الأوجه[٤]، وذلك نحو: ظبى، ورمى، وغزو، ونحو، فى المجرد من التاء، ونحو: ظبية وفتية ، وغزوة ، وغدوة فيما فيه التاء.

---

(١) أى : الخليل.

(٢) لأن فعلة من بنات الواو «غزية» وفعلة «غدية» بقلب الواو باء لكسر ماقبلها فيهما ، فلو خففنا بإسكان العين لصارتا : « غذية» و «غدية» فليستا فى اللفظ مثل: «غزوة» ولا «غدوة» فالأوليان بالياء، والأخريان بالواو.

(٣) الكتاب ٣/٣٤٦ ، ٣٤٨ بتصرف.

(٤) ومن أوجه الشبه كذلك أن هذه الأسماء لاتعل كما يعل الناقص من نحو غد وقاض، فتقول : هذا ظبى وهذا دلو بتصحيح الياء والواو.

وعند النسب إلى هذا النوع من الأسماء ينظر: فإن كان مجردا من التاء كظَبْىٍ، ورَمْى، وغَزْو، ونَحْو، فلا خلاف فى النسب إليه أنه لايُغَيَّر إلا بزيادة ياء النسب عليه، فيقال: ظَبْيِىّ، ورَمْيِىّ ، وغَزْوِيّ ، ونَحْوِىّ ، اتفاقا؛ وذلك لحصول الخفة بسكون العين وصحتها [١] ، لااخْتِلَافَ فى ذلك بين اليائىّ والواوىّ، قال سيبويه: « ولاتُغَيَّرُ الياء ولا الواو فى هذا الباب؛ لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل» [٢].

وإن كانت فيه التاء نحو ظَبْيَة، ودُمْيَة، وفِتْيَة، وغَزْوَة وعُرْوَة ففيه عند النسب إليه خلاف بين الخليل ويونس وسيبويه:

أما سيبويه، فأنه ينسب إليه بلا تغيير سوى حذف التاء، وزيادة ياء النسبة عليه فهو عنده مثل الخالى من التاء لافرق عنده بين اليائىّ والواوىّ، فيقول فى اليائى: ظَبْيِىّ، ودُمْيِىّ، وفِتْيِىّ، قال: « ولاينبغى أن يكون فى القياس إلا هذا » [٣].

ويقول فى الواوى: غَزْوِىّ، وعُرْوِىّ قال: «ويُقَوِّى أن الواواتِ لاتغير قولُهُمْ فى بنى جِرْوَة وهم حَىّ من العرب: «جِرْوِىّ» [٤].

---

(١) شرح الشافية للرضى ٤٨/٢ ، وشرح الجاربردى وحاشية ابن جماعة عليه ١١٣/١ ، من مجموعة شروح الشافية ، وشرح نقره كار للشافية ٧٤/٢ ، والمناهج الكافية فى شرح الشافية لزكريا الأنصارى ٧٤/٢ من مجموعة شروح الشافية .

(٢) الكتاب ٣٤٦/٣.

(٣) الكتاب ٣٤٧/٣.

(٤) الكتاب ٣٤٨/٣.

ووجه القياس عند سيبويه فى ذلك أنه قاسه على الصحيح من قِبَل أن هذه الأسماء لاتُعَلّ بحذف لامها ، كما أن الصحيح لايُعَلّ فكأنك تنسب إلى الصحيح فلما دخلته تاء التأنيث جرى فى النسب مجرى مالا تاء فيه، وهذا تفسير قوله[1]، «وهو القياس، من قِبَل أنك تقول رَمْيٌ ونِحْيٌ، فتجريه مجرى مالا يعتل نحو دِرْعٌ، وتُرْسٌ، ومَتْنٌ، فلا يخالف هذا النحو، كأنك أضفت إلى شئ ليس فيه ياء، فإذا جعلت هذه الأشياء بمنزلة مالا ياء فيه فأَجْرِهِ فى الهاء مُجْرَاه وليست فيه هاء؛ لأن القياس أن يكون هذا النحو من غير المعتل فى الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاء»[2] .

وأما يونس فإنه يُغَيِّر بعد حذف التاء بفتح العين فى جميع ذلك لافرق بين اليائىّ والواوىّ ، وقَلْبِ الياء فى اليائىّ واواً وإبقاءِ الواو فى الواوى، فيقول: ظَبَوِىّ ، ودُمَوِىّ، وفِتَوِىّ ، وغُزَوِىّ وعُرَوِىّ، فى النسب إلى «ظَبْيَة» و«دُمْيَة» و «فِتْيَة» و غَزْوَة» و «عُرْوَة»[3].

والذى حمل يُونُسَ على هذا التغيير مع بعده عن القياس عدة أمور منها[4]:

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٦ - ٣٤٧.

(٢) وذلك كما ينسب إلى تَمْر وتَمْرَة فيقال : تَمْرِىّ فيهما بحذف التاء مما فيه تاء (المناهج الكافية فى شرح الشافية لزكريا الأنصارى ٢/٧٤).

(٣) الكتاب ٣/٣٤٧ ، ٣٤٨.

(٤) شرح الشافية للرضى ٢/٤٨.

١- التخفيف فى اليائى بقلب يائه بعد فتح العين[١]؛ لأن الثلاثى مَبْنَاه على التخفيف فَطُلِبَ له بقدر الممكن.

٢- أن التغيير يُجَرِّئُ على التغيير وَيَجُرُّ إليه ؛ فالتغيير بحذف التاء جَرَّأَ على التغيير بفتح العين.

٣- بيان الفرق بين النسب إلى المؤنث والنسب إلى المذكر؛ إذ لو قيل فى ظَبْيَة وغَزْوَة: ظَبْيِيّ وغَزْوِيّ ولم يُغَيَّرْ لالتبس ذلك بالنسب إلى «ظَبْى» و «غَزْو» بدون تاء.

٤- أنه سُمِعَ عن العرب قولهم فى «بنى زِنْية» زِنَوِيّ، وفى القَرْيَة: قَرَوِيّ، وفى البِطْيَة[٢]: بِطَوِيّ.

وحُمِلَ الواويُّ على اليائيّ فى الفتح[٣].

فسيبويه ويونس مع اختلافهما لايُفَصِّلَانِ ولايُفَرِّقَانِ فى النسب إلى المختوم بالتاء بين اليائى والواوى ، وإن كان سيبويه ينسب إليه بلا تغيير سوى حذف التاء ، ويونس ينسب إليه بفتح العين وقلب الياء فى اليائى واوا مع حذف التاء.

---

(١) من الطريف ههنا أن التخفيف تم باللجوء إلى الثقيل طلبا للخفة ، وذلك أن الواو أثقل من الياء، ومع ذلك تم التخفيف باللجوء إليها؛ لأنها فى هذا الموضع تُرِيحُ الطَّبْعَ أكثرَ من الياء؛ لأن الياء لو بقيت لكانت مكسورةً وملحوقةً بياءين ، فتكون الكلمة فى غاية الثقل من تتابع الأمثال (الكسرة، وثلاث ياءات) فَالْتُجِئَ إلى فتح العين وقلب الياء واوا للاستراحة إليها من تتابع الأمثال؛ فإنَّ تَغَايُرَ الثقلاءِ يُهَوِّنُ الأمر؛ لأن الطبع لاينفر من توالى المختلفات،وإن كانت ثقيلة،كما ينفر من توالى المتماثلات،وإن كانت خفيفة (شرح الشافية للرضى ١٨/٢، ٢٢ -٢٣).

(٢) ذكر الرضى أنها اسم قبيلة (شرح الشافية ٤٨/٢).

(٣) شرح الشافية للرضى ٤٨/٢.

وأما الخليل فإنه يُفَصِّل ويُفَرِّق - فى النسب إلى المختوم بالتاء من الشبيه بالصحيح - بين اليائى والواوى[١]:

أما الواوى كغَزْوَة وعُرْوَة، فإن الخليل يوافق فيه سيبويه فينسب إليه بلا تغيير سوى حذف التاء فيقول: غَزْوِىّ وعُرْوِىّ، ويقول فى غُدْوة: غُدْوِىّ، ويقول فى بنى جِرْوَة: جِرْوِىّ.

وأمااليائى فقد توسط فيه الخليل بين ماذهب إليه سيبويه وماذهب إليه يونس، فأجاز فيه النسب بلا تغيير كمذهب سيبويه وأجاز فيه النسب بتغيير بفتح العين وقلب الياء واوا كمذهب يونس فأجاز فى ظَبْيَة : ظَبْيِىّ وظَبَوِىّ، وفى دُمْيَة: دُمْيِىّ، ودُمَوِىّ، وفى فتية: فِتْيِىّ وفِتَوِىّ ، والنسب بلا تغيير أقيس وأفضل عند الخليل[٢].

والذى حمل الخليل على التفصيل والتفريق بين الواوى واليائى فى ذلك، فوافق سيبويه وخالف يونس فى الواوى، وتوسط بينهما فى اليائى أمران[٣]:

أحدهما: أن ذوات الياء بتحريك عينها بالفتح تقلب ياؤها واوا فيخف ثقلها شيئا وإن كان يحصل بالحركة بعض الثقل[٤]، لكن ماينتج

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، وشرح الشافية للرضى ٢/ ٤٨ ، ومجموعة شروح الشافية ١/ ١١٣ ، ٢/ ٧٤.

(٢) خلاصة الأمر فى الشبيه بالصحيح، اليائى المختوم بالتاء أن سيبويه يمنع تغييره عند النسب، ويونس يوجب التغيير ، والخليل يجيز التغييرَ وعَدَمَهُ ، والأقيس عنده والأعرب عَدَمُ التغيير كمذهب سيبويه (الكتاب ٣/ ٣٤٧).

(٣) شرح الشافية للرضى ٢/ ٤٨ ، وشرح الشافية لنقره كار ٢/ ٧٤.

(٤) وذلك لأن الحركة أثقل من السكون.

عنها من تخفيف بقلب الياء واوا حتى تتغاير الأمثال أَكْثَرُ مما يحصل بها من الثقل.

وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة[١] ؛ ولذا أجاز الخليل فى اليائى التغيير، ولم يجزه فى الواوى.

ثانيهما: أن التغيير بالفتح وقلب الياء واوا سُمِع فى اليائى؛ حيث ورد عن العرب قولهم: قَرَوِىّ، وزِنَوِىّ، وبِطَوِىّ فى النسب إلى قرية، وبنى زِنْيَة ، وبِطْيَة، ولم يُسْمَعْ فى الواوىّ نَحْوُ ذلك.

والله اعلم ،،

---

(١) لأنها بالسكون أخف منها بالحركة.

# المسألة الثانية عشرة

## «النسب إلى أخت وبنت»

قال سيبويه: « وإذا أضفت إلى أخت، قلت: أخوى، هكذا ينبغى له أن يكون على القياس.

وذا القياس قول الخليل، من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ، ورددت إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء ، وهى أرد له إلى الأصل...

... وأما يونس فيقول: أختى؛ وليس بقياس... وأما بنت فإنك تقول: بنوى من قبل أن هذه التاء التى هى للتأنيث لاتثبت فى الإضافة كما لاتثبت فى الجمع بالتاء ، وذلك لأنهم شبهوها بهاء التأنيث ...

وأما يونس فيقول : ثنتى[1]، وينبغى له أن يقول: هنتى فى هنه؛ لأنه إذا وصل فهى تاء كتاء التأنيث.

وزعم الخليل أن من قال: بنتى ، قال: هنتى ومنتى، وهذا لايقوله أحد[2].

### * التعليق * [3]

قبل الدخول فى تفصيل الخلاف بين الخليل ويونس فى هذه المسألة لابد

---

(١) أشار المحقق الأستاذ / عبد السلام هارون إلى أنه فى النسختين أ ، ب «بنتى» ، فى موضع ثنتى ، ولعله هو الصواب (الكتاب ٣/٣٦٣ هـ٢).

(٢) الكتاب ٣/ ٣٦٠ - ٣٦٣. بتصرف .

(٣) ينظر لذلك : المقتضب ٣/١٥٤-١٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٤ ، ٦ / ٥-٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٥، وشرح الشافية للرضى٢/ ٥-٦ ، ==

أن نقدم بين يدى هذا الخلاف مقدمةً تؤصل له حتى نكون على بصيرة من الأمر، وذلك بتأصيلين:

التأصيل الأول - حكم تاء التأنيث عند النسب إلى المختوم بها.

التأصيل الثانى- نوع التاء فى أُخْت وبِنْت

وإليك بيان ذلك:

أما التأصيل الأول، وهو حكم تاء التأنيث عند النسب إلى المختوم بها، فإن هذه التاء تحذف مطلقا سواء أكانت فى علم كمكّة والكوفة أم لم تكن فى علم كالغُرْفَة والصُّفْرة، وسواء أكانت التاء فى مؤنث حقيقى كعَزَّة أم لم تكن فى مؤنث حقيقى كحَمْزَة، وسواء أكانت بعد ألف جمع المؤنث نحو مسلمات، أم لا، وقد كثر هذا الحذف واطّرد حتى صار قياسا، فإذا نسبت إلى اسم فى آخره تاء التأنيث حذفتها،لايجوز غير ذلك، فتقول فى النسب إلى البَصْرَة: بَصْرِىّ ، وإلى الكوفة: كُوفِىّ ، وإلى مكة : مَكِّىّ، وإلى فَاطِمة: فَاطِمِىّ ، وإلى عَزَّة : عَزِّىّ ، وإلى حَمْزَة: حَمْزِىّ ، وإلى مُسْلِمَات: مُسْلِمِىّ.

وإنما حذفت التاء عند النسب لأننا لو أبقيناها فى الاسم على ما كانت عليه قبل النسب لوجب أن نقول: بَصْرَتِىّ ، وكوفَتِىّ ومَكَّتِىّ فى رجل منسوب إلى البصرة والكوفة ومكة ، ولزمنا أن نقول فى امرأة منسوبة إلى مثل ذلك: بَصْرَتِيّة وكُوفَتِيّة ، ومَكَّتِيّة، وفاطِمَتِيّة ، فكان يجمع فى الاسم الواحد تاءان للتأنيث ، وهذا لايجوز[1].

---

== ٦٧-٦٩ ، والبسيط لابن أبى الربيع ١/٣٦٧ -٣٦٨ ، ومجموعة شروح الشافية ١/١٢١ ، ٢/٨٠.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٤ ، وشرح الشافية للرضى ٢/٥-٦.

وأما التأصيل الثانى، وهو نوع التاء فى أُخْت وبِنْت، فإن هذه التاء مُخْتَلَف فى حقيقتها فسيبويه يرى أن هذه التاء زائدة للإلحاق، والأصل فيهما: أَخَوة وبَنَوَة ووزنهما «فَعَل»، فألحقوهما بوزن «قُفْل» و «جِذْع» بالتاء، قال سيبويه فى باب مالا ينصرف:«وإن سميت رجلا ببِنْت وأُخْت صرفته، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا: سَبْتَة[1] بالأربعة ، ولو كانت كالهاء[2] لما أسكنوا الحرف الذى قبلها، إنما هذه التاء فيها كتاء عِفْرِيت»[3]

أما يونس فيذهب فيها مذهب الحروف الأصلية؛ لكونها مبدلة من أصل، ولسكون ماقبلها[4].

ولهذا اختلفا فى النسب إليهما:

فسيبويه ذهب مذهب الخليل فى أن هذه التاء التى فى أُخْت وبِنْت يجب حذفها عند النسب إليهما ورد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت فيهما للإلحاق إلا أن فيها رائحةَ التأنيث من عدة أوجه[5]:

---

(١) أى أن التاء فى بِنْت وأُخْت للإلحاق بجِذْع وقُفْل ، بمنزلة التاء فى سنبتة فهى للإلحاق بسَلْهَبَة ، والسَّلْهَبَةُ : قطعة من الدهر كالمدة (الكتاب ٣/ ٢٢١ هـ ٣ وتمامه ص٢٢٢).

(٢) يريد أن يفرق بين هذه التاء التى فى باب بنت وأخت وبين تاء التأنيث فى نحو فاطمة وذلك أن التاء فى بِنْت وأُخْت ماقبلهما ساكن ، ويوقف عليهما بالتاء والتاء التى هى للتأنيث يلزم ما قبلها الفتح،ويوقف عليها بالهاء .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٢١.

(٤) ابن يعيش ٦/ ٥.

(٥) شرح الشافية للرضى ٢/ ٦٨ ، والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٣٦٨.

**أحدها**- اختصاصها بالمؤنث فى هذين الاسمين «أُخْت وبِنْت» ونحوهما.

**ثانيها:** حذفهم إياها فى التصغير نحو: أُخَيَّة وبُنَيَّة، وهذا دليل على أنها لاتقوم مقام لام الكلمة، ولو كانت تقوم مقام لام الكلمة لقيل فى تصغيرهما: أُخَيْت ، وبُنَيْت ، ولم يُجِزْ ذلك أحد.

**ثالثها:** حذفهم إياها فى الجمع نحو أَخَوَات ، وبَنَات.

فقد حذفت التاء فى التصغير والجمع ورُدَّت اللام التى كانت محذوفة.

قال سيبويه: « وإذا أضفت إلى أُخْت قلت: أَخَوِيّ، هكذا ينبغى له أن يكون على القياس. وذا القياسُ قولُ الخليل، من قِبَل أنك لَمَّا جمعت بالتاء حَذَفْتَ تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورَدَدْتَ إلى الأصل، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء[1] ، وهى أردُّ له إلى الأصل . »[2].

ثم قال: «وأما بِنْت فإنك تقول: بَنَوِيّ من قِبَل أن هذه التاء التى هى للتأنيث لاتثبت فى الإضافة كما لاتثبت فى الجمع بالتاء ، وذلك لأنهم شبهوها بهاء التأنيث»[3].

وأما يونس فإنه يجيز فى النسب إلى «بِنْت وأُخْت» وجهين[4]:

---

(١) سيبويه يطلق على تاء التأنيث القياسية «هاءً» من قِبَل أنها يوقف عليها بالهاء.

(٢) الكتاب ٣/٣٦١.

(٣) السابق ٣/٣٦٢.

(٤) شرح الشافية للرضى ٢/٦٩.

أحدهما: أن يقال: بِنْتِىّ وأُخْتِىّ ،دون حذف للتاء ، إجراءً للتاء مجرى الحرف الأصلى؛ نظراً لأنها مبدلة من اللام، ولكونها ليست للتأنيث[١].

ثانيهما: حذف التاء فيقال: بَنَوِىّ وأَخَوِىّ مراعاةً لما فيها من رائحة التأنيث، لاختصاص هذه التاء فى هذين الاسمين ونحوهما بالمؤنث.

ومعظم النحاة يرد على يونس بأنه لو كان كما قال لوجب أن يقول فى هَنْت : هَنْتِىّ، وفى مَنْت: مَنْتِىّ[٢] لأنهما كأُخْت وبِنْت فى أن التاء فيهما للتعويض أو للإلحاق، ولايقول ذلك يونس ولاغيره[٣].

ويمكن الجواب ليونس بجوابين:

أحدهما: أن كلامه فيما لَزِمَتْه التاءُ وقفا ووصلا، كأُخْت وبِنْت، وأما هَنْت ، ومَنْت، فلا تلزمهما التاء وقفا ووصلاً؛ لأن التاء فى هَنْت فى الوصل دون الوقف، وفى مَنْت فى الوقف دون الوصل[٤] والأفصح إبـــد ال

---

(١) معظم المصادر تَنْسِبُ إلى يونس هذا الوجه فقط على سبيل الوجوب (ينظر: ابن يعيش ٥/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/٢ ، والبسيط ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ، ومجموعة شروح الشافية : الجاربردى وابن جماعة ١٢١/١ ، ونقره كار ، وزكريا الأنصارى ٨٠/٢).

(٢) أصل «هَنْت» : هَنَوٌ وجمعه هَنَوَات : وهى الأفعال القبيحة «اللسان (هـ ن و)» والتاء فى المفرد عوض من اللام المحذوفة ، وأصل «مَنْت» «مَنْ» زيدت عليها التاء عند حكايتها والوقف عليها فهى ثنائية الوضع (شرح الشافية للرضـــى ٦٠/٢).

(٣) الكتاب ٣٦٣/٣ ، وابن يعيش ٦/٦ ، وشرح الشافية للرضى ٦٩/٢.

(٤) مجموعة شروح الشافية : ابن جماعة ١٢١/١.

تائه هاءً وتحريك نونه فى الوقف، مع كون «مَنْت» ثنائيَّ الوضع فالتاء فيه هى هاء الوقف وليست عوضا عن لام محذوفة(١).

ثانيهما: أن ذلك كان يلزم يونس لو أنه كان يوجب فى أُخْت وبِنْت وجها واحداً ، وهو إبقاء التاء فى النسب كما ذكرَتْ معظم المصادر، لكن صرح الرضى فى شرح الشافية بأنه يجيز فى ذلك وجهين : حَذْفَ التاء، وردّ اللام، وبقاءَ التاء مع عدم رد اللام ، قال الرضى: «وكان يونس يجيز فى بِنْت وأُخْت مع بَنَوِىّ وأَخَوِىّ: بِنْتِىّ وأُخْتِىّ أيضا»(٢).

أمَا وقد أجاز يونس فيهما الوجهين، فإنه لايلزمه أن يقول فى هَنْت: هَنْتِىّ ، ولا فى مَنْت: مَنْتِىّ بإبقاء التاء ، ولم يَرِدْ فيهما ذلك ، فتحملان على الوجه الثانى الجائزِ عنده، وهو حذف التاء مع رد اللام المحذوفة من «هَنْت»(٣) وإجراء حكم النسب إلى الثنائى وضعاً على«مَنْت»(٤).

وقد يُعْتَرَضُ على الخليل وسيبويه فى النسب إلى «بِنْت» فإنهما يقولان فيه «بَنَوِىّ» بحذف التاء ورَدِّ اللام، وقد أَصَّلَا لذلك بأن النظر فى الرد إلى الأصل عند النسب إنما هو إلى التثنية والجمع، فما رُدَّ فى التثنية والجمع رُدَّ أيضا فى النسب، وبِنْت ، لم تردَّ لامُها عند الجمع فقد قيل: «بَنَات» بحذف

---

(١) شرح الشافية للرضى ٢/ ٦٠.

(٢) السابق ٢/٦٩.

(٣) يقال فى النسب إليها : هَنَوِىّ بحذف التاء ورد اللام.

(٤) الثنائى وضعا إذا جُعِلَ علما لِلَّفْظِهِ نُسِبَ إليه بتضعيف ثانيه فيقال: مَنِّىّ وإذا جُعِلَ علما لغير لفظه كما إذا سميت شخصاً بـ «مَنْ» ونسبت إليه لم تُضَعِّفْ ثَانِيَهُ إذا كان صحيحاً فتقول : «مَنِىّ» ، فإن كان ثانيه معتلاً ضَعَّفْتَه كما لو سميت شخصاً بـ«لَوْ» تقول : «لَوِّىّ» (شرح الشافية للرضى ٢/ ٦٠-٦١).

التـــاء دون رد الأصـل ، فكيف جـاز لكمـا أن ترداه فى النسب فـتـقـولا: «بنوى» ، وكان ينبغى لكما أن تقولا: «بنى» جوازاً بحذف التاء وعدم رد الأصل، وذلك لما أصلتـمـا به على مذهبكمـا من أن مـا لايرد فى التـثنيـة والجمع يجوز رده وعدم رده فى النسب(١).

لكن يجاب عن هذا بجوابين:

**أحدهما:** أنهم وإن لم يردوا المحذوف فى بنات فإنهم ردوه فى بنون، والغرض رجوع اللام فى بعض تصاريف الكلمة حتى ترجع فى النسب(٢).

**ثانيهما:** أن النسب أقوى على الرد من غـيـره، حيث إنه قـد يرد المحذوف غير المعوض عنه كما فى دم ويد تقول: دموى ويدوى ، فكان على الرد مع التعويض أقدر ، وهذا تفسير قول سيبويه: «فإنما ألزموا هذه الرد فى الإضافة لقوتها على الرد، ولأنها قد ترد ولاحذف»(٣).

وخلاصة الأمر فى هذه المسألة أن الخليل وسيبويه ينسبان إلى «أخت وبنت» بحذف التـاء ورد اللام المحذوفة فيـقـولان : أخوى وبنوى، ويونس يجيـز حذف التـاء مع رد اللام، ويجـيـز عـدم حذف التـاء فـيـقـول : أخوى وبنوى، وأختى وبنتى، وإنما أجاز عـدم حـذف التـاء ليـفـرق بين النسب إلى المؤنث والنسب إلى المذكر ، وقـد فرق الأخفش بوجه آخر غـير إبقـاء التـاء، وهو إبقاء حركات الحروف السابقة لهذه التاء فيقول فى النسب إلى أخت: أخوى ، وفى النسب إلى بنت: بنوى ليـفـرق بينهـمـا وبين أخوى ، وبنوى، فى النسب إلى أخ وابن(٤). **والله اعلم**

---

(١) شرح الشافية للرضى ٢/ ٦٩.

(٢) السابق نفسه.

(٣) الكتاب ٣/٣٦٣.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣١٥.

# المسألة الثالثة عشرة

## فى تصغير الخماسى المجرد

قال سيبويه: « هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابعة شيئاً مما كان رابع ماذكرنا »[١] مما كان عدة حروفه خمسة أحرف، وذلك نحو: سفرجل وفرزدق... فتحقير العرب هذه الأسماء: سفيرج، وفريزد... وإن شئت ألحقت فى كل اسم منها ياء قبل آخره عوضاً.. وهذا قول يونس، وقال الخليل: لو كنت محقرا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين، لقلت سفير جل ، كما ترى، حتى يصير بزنة : دنينير ، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب»[٢].

### *التعليق*

تصغير الخماسى خلاف الأصل، ولذلك كان مستكرها؛ لأن التصغير إنما هو للثلاثى والرباعى من الأسماء، فأما الثلاثى فهو أمكن فى التصغير من الرباعى؛ لأنه أخف الأبنية فهو أقبل للتغيير، وأحمل للزيادة[٣] وأما الرباعى فهو متوسط بين الثلاثى والخماسى، وأثقل من الثلاثى، ولذلك قل التصرف فيه[٤] ، وأما الخماسى فثقيل جداً لكثرة

---

(١) إشارة إلى ماذكره فى الباب السابق مما كان على خمسة أحرف وكان رابعها حرف مد واوا أو ألفا أو ياء نحو: كردوس ، مصباح ، قنديل «الكتاي ٤١٦/٣».

(٢) الكتاب ٤١٧/٣ - ٤١٨ بتصرف.

(٣) ولذلك كثرت أبنية الثلاثى ، وكان له فى التكسير أبنية قلة وأبنية كثرة . (ينظر ابن يعيش ١١٦/٥).

(٤) ولذلك لم يكن له فى التكسير إلا بناء واحد هو للكثرة والقلة (ابن يعيش ٥/ ١١٦).

حروفه ولذا كرهوا تصغيره ، لأن تصغيره يزيده ثقلا بزيادة ياء التصغير وضم أوله وكسر مابعد الياء ، لكن إذا أريد تصغيره حذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة ثم يصغر بمثال الرباعى وهو فعيعل، فنحو سفرجل يقال فيه: سفيرج، كما قيل فى جمعه سفارج بحذف خامسه، ولذلك كان تصغيره وتكسيره مستكرها لما يلزمه من حذف خامسه، وإنما حذفوا الخامس لأن الثقل به حصل(١).

وقد اختلف فى تصغير «سفرجل» :

فذهب الخليل إلى تصغيره دون حذف ، ويسكن ماقبل الآخر، فيقول: سفيرجل ، وذلك قياسا على ماثبت فى كلامهم من نحو دنينير بإسكان ماقبل الآخر؛ لأن الياء ساكنة(٢).

وذهب يونس ووافقه سيبويه إلى وجوب حذف الحرف الخامس وذلك أن الناطق به مصغرا لايزال فى سهولة حتى يبلغ الحرف الخامس ثم يرتدع عنده لأنه يكون به قد خرج عن مثال التصغير(٣) .

هذا ويمكن الرد على الخليل بأن ما قاس عليه سفرجل فى التصغير وهو دينار فإنما هو قياس مع الفارق فهو من غير باب سفرجل، لأن سفرجل حروفه الخمسة كلها أصول وليس رابعها حرف مد، وأما دينار فرابعه حرف مد، وهذا له مسلك آخر فى التصغير، حيث يحذف حرف المد ويعوض عنه بياء قبل الآخر(٤).

---

(١) ابن يعيش ١١٧/٥ ، وشرح الشافية للرضى ٢٠٤/١.

(٢) الكتاب ٤١٨/٣ ، وابن يعيش ١١٧/٥ - ١١٨.

(٣) الكتاب ٤٤٨/٣-٤٤٩، والمقتضب ٢٤٧/٢ .

(٤) ينظر لهذا الضرب من الأسماء وكيفية تصغيرها : (كتاب سيبويه ٤١٦/٣).

هذا ، وقد نقل سيبويه عن الخليل قولا آخر يوافق فيه يُونُسَ وسيبويه حيث قال: «زعم الخليل أنه يقول فى سفرجل: سُفَيْرِج ، حتى يصير على مثال فُعَيْعِل ، وإن شئت قلت سُفَيْرِيج ، وإنما تَحْذِفُ آخِرَ الاسمِ لأن التحقير يسلم حتى يُنْتَهَى إليه، ويكون على مثال مايحقرون من الأربعة»(١).

وسمع الأخفش فى سفرجل وجها آخر وهو«سُفَيْرِجَل » بإثبات الحروف الخمسة وفتح الجيم،وفى الجمع سَفَارِجَل بفتح الجيم(٢).

والله أعلم ،،

---

(١) الكتاب ٣/٤٤٨.

(٢) شرح الشافية للرضى ١/٢٠٥.

## المسالة الرابعة عشرة

## تصغير الثلاثى المزيد بحرفين

قال سيبويه: «وإذا حقرت رجلاً اسمه قبائل، قلت: قبيئل ، وإن شئت قلت: قبيئيل عوضا مما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة؛ لأنها كلمة حية لم تجئ للمد ، وإنما هى بمنزلة جسم مساجد ، وهمزة برائل، وهى فى ذلك الموضع والمثال[1]، والألف بمنزلة ألف عذافر . وهذا قول الخليل، وأما يونس فيقول: قبيل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة كما حذفوا ياء قراسية ، وياء عفارية.

وقول الخليل أحسن ، كما أن عفيرية أحسن»[2].

### *التعليق *[3]

الثلاثى إذا كان ذا زيادتين فإنه يصل إلى خمسة أحرف فعند تصغيره لابد من حذف إحدى الزيادتين ، ولاتبقيان معاً؛ إذ الخماسى الأصول يحذف حرفه الأصلى، فكيف بذى الزيادة؟

فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على حذف إحدى الزيادتين، على قدر الضرورة ، لتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير ، ولا يرتكب حذف الزيادتين معا.

---

(١) أى أن الهمزة فى مقابل حرف أصلى فهى فى موضع العين من وزن «مفاعل» .

(٢) الكتاب ٣/٤٣٩.

(٣) ينظر لذلك : ابن يعيش ٥/ ١٣٠-١٣١ ، وشرح الشافية للرضى ١/ ٢٥١، ٢٥٨ ، والجار بردى وابن جماعة ١/ ٩٠ -٩١ ، ونقره كار وزكريا الأنصارى ٢/ ٦٠-٦١.

لكن أى الزيادتين أولى بالحذف ؟

علينا أن نعلم أن الزيادتين إما أن تكونا متساويتين ، ولا فَضْلَ لإحداهما على الأخرى ، وإما أن تكون إحداهما الفُضْلَى:

فإن كانت الزيادتان فى الثلاثى متساويتين من غير فضل لإحداهما على الأخرى فنحن بالخيار فى حذف أيتهما شئنا وذلك كالنون والألف فى حَبَنْطَى[1]؛ إذ هما للإلحاق، وليس أحدهما أفضل من الآخر، فإن شئت قلت فى تصغيره : حُبَيْطٍ، بحذف النون وقلب الألف ياء وإعلالِها إعلالَ قاض، وإن شئت قلت: حُبَيْنِط ، بحذف الألف، ويجوز على كلا الوجهين التعويض من المحذوف بياء قبل الآخر ، فيقال حُبَيْطِىّ على الوجه الأول، وحُبَيْنِيط على الوجه الثانى[2].

وإن كانت إحدى الزيادتين أَفْضَلَ من الأخرى، فالْفُضْلَى أَوْلَى بالبقاء والمفضولة أَوْلَى بالحذف ، ويكون الفضل بأشياء منها:

١- أن تكون الزيادة فى الأول كالميم فى مُنْطَلِق، ومُقْتَدِر،ومُقَدِّم ومُحْمَرّ فهى أولى بالبقاء من النون ، والتاء ، والدال ، والراء الْمُضَعَّفَتَيْنِ ، فيقال فى التصغير: مُطَيْلِق، ومُقَيْدِر، ومُقَيْدِم، ومُحَيْمِر[3] .

٢- أن يكون أحد الزائدين مُكَرَّرَ حرفٍ أَصْلِىّ دون الآخر فالمكرر أَوْلَى بالبقاء؛ لكونه كالحرف الأصلى وذلك كدال غَدَوْدَن، فعند التصغير تحذف الواو وتبقى الدال للفضل المذكور ، فيقال: غُدَيْدِن[4].

---

(١) حَبَنْطَى : الْحَبَنْطَى : الممتلئ غَيْظًا «اللسان (ح. ب.ط).

(٢) ينظر شرح الرضى للشافية ١/ ٢٥٥ هـ١ (تعليق المحققين).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٠ ، وشرح الشافية للرضى ١/ ٢٥٢.

(٤) شرح الشافية للرضى ١/ ٢٥٢.

٣- أن يكون أحد الزائدين للإلحاق بوزن أصلى فيبقى الزائد للإلحاق ويحذف الآخر، وذلك كواو عثول ملحق بـ «جردحل» فتبقى الواو لأنها للإلحاق، وتحذف إحدى اللامين فيقال: «عثيل» بحذف إحدى اللامين ، وقلب الواو ياء وإدغامها فى ياء التصغير(١).

ومن ذلك كلمة «قبائل» موضع الخلاف بين الخليل ويونس ، فإن فيها زيادتين : الألف، والهمزة . إلا أن الهمزة وقعت ملحقة بوزن أصلى فهى فى مقابل العين من وزن مفاعل : كمساجد.

فقد وقع خلاف بين الخليل ويونس فى تصغير هذه الكلمة أما الخليل فإنه يحذف الألف ويبقى الهمزة لهذا الفضل فيقول: قبيئل ، أو قبينيل بالتعويض(٢).

وأما يونس فيحذف الهمزة نظراً لكونها قريبة من الطرف، والألف متحصنة بوقوعها فى الحشو، فيقول: «قبيل» بحذف الهمزة وقلب الألف ياء لتتحمل كسر ما بعد ياء التصغير وإدغامها فى الياء، حملها على قولهم فى تصغير عفارية: عفيرة(٣).

وقد رجح سيبويه قول الخليل ، وذكر أن الألف أولى بالحذف من الهمزة، لكون الهمزة لم تكن للمد، وإنما هى فى مقام حرف أصلى ، فهى بمنزلة جيم مساجد مع قوة الهمزة بالحركة وضعف الألف بالسكون، فهى بمنزلة ألف عذافر(٤).

---

(١) شرح الشافية للرضى ١/٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) الكتاب ٣/٤٣٩.

(٣) شرح الشافية للرضى ١/٢٥٧.

(٤) الكتاب ٣/٤٣٩ والعذافر : الأسد. والعظيم الشديد من الإبل.

وقد رجح سيبويه فى تصغير عُفَارِيَة[1] حَذْفَ الألف وإبقاءَ الياء؛ لضعف الألف وقوة الياء ، ولكون الياء فى مقام الحرف الأصلى فى نحو «مَلَائِكَة» فهى للإلحاق دون الألف فرجح أن يقال عُفَيْرِيَة ، قال:

«وقول الخليل أحسن ، كما أن عُفَيْرِيَة أَحْسَنُ»[2]..

والله أعلم ،،،

---

(١) شرح الشافية للرضى ١/٢٥٧ ، والعفارية : الجرىء الشديد.

(٢) الكتاب ٣/٤٣٩.

# المسألة الخامسة عشرة

## * تنوين العلم الموصوف بابن *

قال سيبويه: « هذا باب مايُحَرَّكُ فيه التنوين فى الأسماء الغالبة، وذلك قولك: هذا زيدٌ ابْنُ أخيك، وهذا زيدٌ ابْنُ أخِى عَمْرٍو...

وتقول: هذا زيدٌ ابْنُ عَمْرِكَ، إلا أن يكون ابْنُ عَمْرِكَ غالبا كابن كُرَاع، وابن الزبير ، وأشباه ذلك.

وتقول: هذا زيدُ بْنُ أبى عَمْرٍو، إذا كانت الكنية أبا عمرو .

وأما زيدٌ ابْنُ زَيْدِك، فقال الخليل: هذا زيدٌ ابْنُ زَيْدِكَ،وهو القياس، وهو بمنزلة: هذا زيدٌ ابْنُ أخيك؛ لأن زيدا[1] إنما صار ههنا معرفة بالضمير الذى صار فيه ، كما صار الأخ معرفة به. أَلَا ترى أنك لو قلت: هذا زَيْدُ رَجُل، صار نكرة ، فليس بالعلم الغالب، لأن مابعده غَيَّرَه، وصار يكون معرفةً ونكرةً به.

وأما يونس فلا يُنَوِّنُ.»[2]

## * التعليق * [3]

كُلُّ اسْمٍ غالبٍ فى العلمية وُصِفَ بابن مضافٍ إلى اسم غالب فى العلمية أو إلى كنية أو لقب فإنه لابد من تخفيفه من وجهين[4]:

---

(١) يقصد «زيدا» الثانية المضافة إلى الكاف بعد ابن فى : «زيدِك».

(٢) الكتاب ٣/٥٠٧ -٥٠٨ .

(٣) ينظر لذلك : المقتضب ٢/٣١١ -٣١٥، وابن يعيش ٢/٥-٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٧-٤٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٥ ، والتصريح ٢/ ١٧٠.

(٤) ابن يعيش ٢/٥.

**أحدهما:** حَـذْفُ ألفِ الوصلِ من ابن ، لأنه أصـبح قَـوِيَّ الصلة بما قبله؛لكثرة إجْرَائِهِ صفةً له ، والصفة والموصوف عندهم كالشىءالواحد.

**ثانيهما:** حَذْفُ تنوينِ الموصوفِ كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحداً لكثـرة الاسـتعـمـال؛ وإنما حذفـوا التنوين لأنه حـرف سـاكن وقع بعـده حـرف ساكن، ومن شأنهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان فلأن يحذفوا ههنا مع كثرة الاستعمال أَوْلَى[1].

وقـد اخْـتُلِفَ فـى سـبب حـذف التنوين، فـقـال بعـضـهم: حُـذِفَ لكثـرة الاستعمال ، وجَعْلِ الصفةِ والموصوفِ كالشىءالواحد.

وقال بعضهم:حُذِفَ التنوينُ لالتقاء الساكنين.

والصـحـيح أنه إنما حُذِفَ ذلك لكثـرة الاسـتـعـمـال؛ لأنه قـد جـاء عن العـرب قـولهم: هذه هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو على لغـة من يصـرف «هندا» فَحُـذِفَ التنوينُ، وإنْ لَمْ يَلْقَـهُ سـاكنٌ بعـده ، فَـعُلِمَ بذلك أن حَـذْفَ التنوين إنما كـان لكثرة استعمال الوصف بابن وبِنْت[2] .

واخْتُلِفَ أيضا فى حركة الموصوف بابن:

فقيل:هى حركةُ إتْبَاعٍ لاحركةُ إعرابٍ؛ لأنك عَقَدْتَ الصفةَ والموصوفَ وجعلتهمااسما واحدا، ولذلك لايجوز السكون على الموصوف، فتقول: هذا زَيْدُبْنُ عَلِيٍّ، ورأيت زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ ،ومَـرَرْتُ بزيدِ بْنِ عَلِيٍّ فـتـتـبع دَالَ زيد لنون «ابن» فى حركاتها[3].

---

(١) الكتاب ٣/٥٠٤ ، ٥٠٥.

(٢) ابن يعيش ٢/٦.

(٣) السابق ٢/٦.

وقيل: إنما هى حركةُ إعراب، ومما يُقَوِّى أنها حركة إعراب ويُفْسِدُ القولَ بأنها حركةُ إِتْبَاع أَنَّك تَجُرُّ الممنوعَ من الصرفِ الموصوفَ بابن بالفتحة مع جَرِّ ابْنٍ بالكسرة، فمن ذلك قولهم: «صَلَّى اللَّهُ عَلَى يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ» ذكر ذلك ابن مالك(١) نقلا عن ابن برهان - رحمهما الله.

ويشترط لحصول التخفيف بالوجهين المذكورين وهما: حذف ألف الوصل من ابن ، وحذف التنوين من الموصوف عدة شروط(٢).

**أحدها:** أنْ يكونَ ابن صفةً.

**ثانيها:** أن يقع بين علمين أو ما فى حكمهما من الْكُنَى والألقاب.

**ثالثها:** أن لايكون ابن مُصَغَّراً.

**رابعها:** أن لايكون ابن مثنى ولامجموعاً.

فإن فقد شرطٌ ثبت التنوين ولم تُحْذَفْ ألفُ الوصل من ابن.

فإن كان ابن غيرَ صفة بأن كان خبرًا أو مفعولاً ثانياً، أو بدلا ثبت تنوين الموصوف به ، ولم تحذف ألفه مثل: محمدٌ ابْنُ عَلِيٍّ، وعليه قول الله تعالى: « وَقَالَتِ الْيَهُودُ:عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ»(٣).

ومثل : ظَنَنْتُ محمداً ابْنَ عَلِيٍّ .

ومثال البدل: «جاءنى محمدٌ ابْنُ عَلِىٍّ» إذا جعلت «ابن» بدلا.

وكذلك إن كان الموصوف غَيْرَ علم بأن جاء مثنى نحو: ضربت الزَّيْدَيْنِ ابْنَىْ جَعْفَرٍ فقد ثبتت الألف،والنون القائمةُ مقام التنوين وذلك من وجهين:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٩٥.

(٢) ابن يعيش ٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/٢.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة التوبة وهى قراءة عاصم ويعقوب والكسائى (إتحاف فضلاء البشر ١٤٥/١) وقراءة الباقين بدون تنوين .

**أحدهما:** أن الموصوف لم يبق بالتثنية علما؛لأن تعريفه صار بالألف واللام نحو الرجل.

**ثانيهما:** أن استعمال ابن مثنى لم يكثر كثرة استعماله مفردا[١].

ومن ذلك قولك : هذا رجلٌ ابْنُ رجُلٍ نعرفُه[٢].

وكذلك إن أضيف ابنٌ إلى غيرِ عَلَم أو إلى اسمٍ غيرِ غالب فى العلمية، نحو: هذا زيدٌ ابْنُ أَخِيك، وهذا زيدٌ ابْنُ زَيْدِكَ، وقد اختلف الخليل ويونس فى حذف التنوين من مثل ذلك :

فالخليل لايحذف التنوين ولا ألف الوصل ههنا، وذلك لأن المضاف إِلَيْهِ «ابْنٌ» ليس علما ولا اسما غالبا فى العلمية لأنك فى قولك : «هذا زيدٌ ابْنُ زَيْدِك» قد جعلت «زيدا» الثانى نكرة ثم عرَّفْتَه بالإضافة فتعريفه جاء من الإضافة لامن ذاته[٣]

ويونس لايُنَوِّنُ ولايُثْبِتُ أَلِفَ الوصل فيقول فى ذلك:

هذا زَيْدُ بْنُ زَيْـــــدِكَ، ولعله نظر إلى أن حذف التنوين إنما كان لالتقاء الساكنين، أو نظر إلى لفظ زيد، ولم يعتبر الإضافة فلذلك حَذَفَ التنوينَ وألفَ الوصل.

وقد رجح سيبويه مذهب الخليل فى ذلك وجعله هو القياس[٤].

---

(١) ابن يعيش ٢/٦.

(٢) المقتضب ٢/٣١٤.

(٣) الكتاب ٣/٥٠٧ ، ٥٠٨ ، والمقتضب ٢/٣١٤.

(٤) الكتب ٣/٥٠٧.

وكـــذلك لايُحْـــذَفُ التنوينُ من الموصـــوفِ بابنٍ إذا كـــان لفظ ابن مُصَغَّراً، فيقال: هَذَا زَيْدٌ بُنَيُّ عَمْرٍو؛ لأنه ليس مما كثر استعماله، ولا مما التقى فيه ساكنان(١) .

وكذلك الأمر إن ثُنِّيَ ابْنٌ أو جُمِع .

والله أعلم ،،

# المسألة السادسة عشرة
# الوقف على المنقوص المنادى

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن القاضى فى النداء، فقال: أَخْتَارُ ياقَاضِى ، لأنه ليس بمُنَوَّنٍ، كما أَخْتَارُ : هذَا الْقَاضِى.

وأما يونس فقال: ياقَاضْ ، وقولُ يونس أَقْوَى ؛ لأنه لَمَّا كان من كلامهم أن يحذفوا فى غير النداء كانوا فى النداء أَجْدَرَ؛ لأن النداء موضع حذف،يحذفون التنوين، ويقولون : ياحارِ ، وياصاحِ ، وياغلامُ أَقْبِلْ»(١) .

## * التعليق *(٢)

فى الوقف على المنقوص إذا كان مُنَادًى مذهبان :

**أحدهما:** مذهب الخليل حيث اختار فيه الوقف بإثبات الياء فيقول: يا قَاضِى ، وعلل لإثبات الياء بأن المنادى فى هذا الموضع لامَدْخَلَ للتنوينِ فيه حتى تُحْذَفَ الياء؛ لأن حذف الياء فى قولهم: هذَا قَاضْ إنما كان للتنوين، والمنادى لاتنوين فيه فَلِمَ تُحْذَفُ الياءُ إذن(٣) .

**ثانيهما:** مذهب يونس وقَوَّاه سيبويه ، وهو حذف الياء، فيقول: ياقَاضْ، وهذا هو الراجح؛ لأنهم يحذفون فى غير النداء، والنداء موضع التخفيف فهو بالحذف أَوْلَى، والذى يدل على أن النداء موضع تخفيف

---

(١) الكتاب ٤/١٨٤.

(٢) ينظر لذلك : ابن يعيش ٩/٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٥ ، وشرح الشافية للرضى ٢/٣٠١ ، ومجموعة شروح الشافية ١/١٨٢ ، ٢/١٢٩.

(٣) الكتاب ٤/١٨٤ ، وشرح الشافية للرضى ٢/٣٠١ .

تَرْخِيمُهُمْ للمنادى فيقولون : «ياحَارِ» فى «ياحَارِثُ» و «يا صَاحِ» فى «يا صَاحِبى» ، وقَلْبُهُمْ ياءَ المتكلم المضافِ إليها المنادَى أَلِفًا، فيقولون : «يا غُلَامَا» فى يا غُلَامِى؛ لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء ، وكذلك؛ يحذفون الياء فى نحو : « يَاقَوْمِ» و «يَارَبِّ» ، ونحو ذلك ، وَحَذْفُهُمْ للياء فى النداء أكثر من حذفهم إياها فى غير النداء(١).

لذلك كُلِّه كان قول يونس بحذف الياء فى «ياقَاضْ» أَوْلَى وأَقْوَى.

والله أعلم،،

---

(١) الكتاب ٤/١٨٤ ، وابن يعيش ٩/٧٥ ، ورمح الشافية ٢/٣٠١.

# فهرس المصادر والمراجع


١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر لأحمد البنا. ط/ المطبعة الميمنية.

٢- أخبار النحويين البصريين للسيرافى، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا. ط/دار الاعتصام،ط/أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣- أسرار العربية لابن الأنبارى، تحقيق /محمد بهجت البيطار- مطبعة الترقى بدمشق.

٤- الأصول لابن السراج تحقيق د/عبد الحسين الفتلى. ط/ مؤسسة الرسالة -ط/أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥- إنباه الرواة للقفطى ، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى، تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد، ط ١٩٨٢م.

٧- أوضح المسالك لابن هشام. تحقيق/ محمد محى الدين- ط دار الفكر بيروت.

٨- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى- دار الفكر للطباعة والنشر - ط/ثانية ١٤٠٣هـ.

٩- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتى ، ط/ دار الغرب الإسلامى - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١٠- التصريح شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - ط/مكتبة الكليات الأزهرية.

١١- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسى، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى، ط/ دار المعارف بمصر -ط/أولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٢- خزانة الأدب للبغدادى تحقيق/ عبد السلام هارون ط/ الهيئة المصرية العامة.

١٣- الخصائص لابن جنى تحقيق / محمد على النجار- ط. دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت.

١٤- ديوان الأعشى. شرح الدكتور/ محمد محمد حسين ، القاهرة ١٩٥٠م.

١٥- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق د/سيد حنفى حسنين - ط/ دار المعارف.

١٦- ديوان رؤبة . ط/١٩٠٣م.

١٧- ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس - ط / دار الكتب ١٩٥٠م.

١٨- ديوان طرفة بن العبد- ط / دار صادر ، بيروت.

١٩- ديوان العجاج، تحقيق د/عزة حسن- ط/دار الشروق بيروت ١٩٧١م.

٢٠- ديوان الفرزدق . نشر الصاوى ١٣٥٤هـ.

٢١- شرح أبيات المغنى للبغدادى - تحقيق / عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق - ط/ دار المأمون للتراث بدمشق ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢٢- شرح الأشمونى للألفية - ط/عيسى البابى الحلبى، وطبعة أخرى بحاشية الصبان.

٢٣- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق / عبد الحميد السيد عبد الحميد- ط دار الجيل - بيروت.

٢٤- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوى المختـــون - دار هجـــر ط/أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٥- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، تحقيق /د. صاحب أبو جناح ط/ مـديرية دار الكتب للطبـاعـة والنشـر جـامـعـة الموصل.

٢٦- شرح الشافية للرضى تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف ، ط/دار الكتب العلمية بيروت.

٢٧- شرح شواهد الشافية للبغدادى = شرح الشافية للرضى.

٢٨- شرح شواهد شروح الألفية للعينى بحاشية الأشمونى مع الصبان، المطبـعـة التـجـارية، ونسـخـة أخـرى بهـامش الأشمونى ط/ عيسى الحلبى.

٢٩- شرح شواهد المغنى للسيوطى ط/ منشورات مكتبة الحياة - بيروت.

٣٠- شرح القصائد العشر للخطيب التبريزى ، تحقيق/ د. فخر الدين قباوة ، ط/ دار الآفاق الجديدة.

٣١- شرح الكافية للرضى ط/ دار الكتب العلمية بيروت.

٣٢- شرح المفصل لابن يعيش، ط / مكتبة المتنبى .

٣٣- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ دار المعارف.

٣٤- القراءات الشاذة لابن خالوية ، ط / مكتبة المتنبى.

٣٥- كتاب سيبويه تحقيق / عبد السلام هارون ط/ الخانجى،ودار الرفاعى بالرياض.

٣٦- لسان العرب لابن منظور ، ط/ دار المعارف.

٣٧- مجموعة شروح الشافية: ط/ عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٨- المحتسب لابن جنى ، تحقيق / على النجدى ناصف وآخرين، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.

٣٩- المزهر للسيوطى، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ دار الجيل ، ودار الفكر بيروت.

٤٠- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق / محمد كامل بركات ط/ دار الفكر بدمشق.

٤١- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب، تحقيق/ حاتم صالح الضامن ط/ مؤسسة الرسالة- بيروت.

٤٢- معانى القرآن للفراء تحقيق/ أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤٣- معجم البلدان لياقوت الحموى ، ط / دار إحياء التراث العربى بيروت.

٤٤- المغنى فى الفقه لابن قدامة تصحيح الدكتور/ محمد خليل هراس ط/ دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة.

٤٥- مغنى اللبيب لابن هشام، تحقيق / مازن المبارك دمشق ١٩٦٤م.

٤٦- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ، تحقيق/ عبد السلام هارون ط/ ١٣٦٦هـ.

٤٧- المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ/ عضيمة ، ط /المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.

٤٨- المنصف لابن جنى ، تحقيق / إبراهيم مصطفى، ود/ عبد الله أمين
ط/ مصطفى الحلبى.

٤٩- همع الهوامع للسيوطى ، نسخة بتحقيق / عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم ، ط ر دار البحوث العلمية بالكويت، ونسخة أخرى دون تحقيق، ط/ دار المعرفة للطباعة والنشر.